****

**تحليل محتوى الكتب المدرسية (اللغة العربية، الرياضيات، التربية الإسلامية، التنشئة الوطنية والاجتماعية، العلوم والحياة) للصفوف من الأول حتى التاسع الأساسية 2018/2019 في ضوء مدى حساسيتها للنوع الاجتماعي**

**سلسلة تقارير خاصة رقم (98)**

**2019**

**سلسلة تقارير خاصة رقم (98)**

**فريقالتحليل**

قائدةفريقالتحليل: د.علياءالعسالي

فريقالتحليل: فاتنصرصور،رايةنجار،عبداللهبشارات،ضحىمعاري،دانابريك،بدوردويكات،فريهانهرشة،سندسياسين،أسماءحسون،آمالعدوان.

مراجعةالأدبيات: خديجةزهران،طاهرالمصري

التدقيق اللغوي: أ. عبد الرحمن أبو شمالة

التصميم والطباعة: شركة ثيرد دايمنشن للتصميم والطباعة

**© جميع الحقوق محفوظة لـ:**

**الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، فلسطين.**

**رام الله -2019**

**لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو نقله على أي وجه، أو بأي حال، أو بأي طريقةإلا بموافقة مسبقة من الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم".**

**عناوين مكاتب الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان**

**"ديوان المظالم" - فلسطين**

|  |  |
| --- | --- |
| **المقر الرئيسي**  **رام الله** - خلف المجلس التشريعي- مقابل مركزالتلاسيميا "أبو قراط".  هاتف: 2986958/ 2960241 2 970+  فاكس: 2987211 2 970+ ص.ب. 2264  البريد الإلكتروني: ichr@ichr.ps  الصفحة الإلكترونية: www.ichr.ps | **مكتب الجنوب**  **الخليل** -رأس الجورة -بجانب دائرة السير - عمارة حريزات - ط1.  هاتف: 2295443 2 970+  فاكس: 2211120 2 970+  **بيت لحم** - عمارة نزال - ط2 - فوق البنك العربي  هاتف: 2750549 2 970+  فاكس: 2746885 2 970+ |
|  |  |
| **مكتب الوسط**  رام الله - رام الله التحتا – مقابل السفارة الألمانية – عمارة راحة – ط3.  هاتف: 2989838 2 970+  فاكس: 2989839 2 970+ | **مكتب غزة والشمال**  **الرمال** - مقابل المجلس التشريعي - خلف بنك القدس  هاتف: 2824438 8 970+  فاكس: 2845019 8 970+ |
|  |  |
| **مكتب الشمال**  **نابلس** - شارع سفيان - عمارة اللحام – ط1.  هاتف: 2335668 9 970+  فاكس: 2366408 9 970+  **طولكرم** - قرب مستشفى ثابت ثابت - عمارة دعباس - ط3.  تلفاكس: 2687535 9 970+ | **مكتب الوسط وجنوب غزة**  **خانيونس** -شارع جمال عبد الناصر -عمارة الحسنط3 -بجوار عصيرات رمانة 2  هاتف: 2060443 8 970+  فاكس: 2062103 8 970+ |

**المحتويات**

**Contents**

[**الملخص التنفيذي 5**](#_Toc17725195)

[**مقدّمة التقرير 6**](#_Toc17725196)

[**الكتب المدرسية والنوع الاجتماعي 7**](#_Toc17725197)

[**المساواة بين الجنسين كمفهوم حقوقي 7**](#_Toc17725198)

[**مفهوم النوع الاجتماع (Gender) 8**](#_Toc17725199)

[**النوع الاجتماعي كأداة تحليل حقوقية 9**](#_Toc17725200)

[**التعليم على ثقافة المساواة في الكتب المدرسية 10**](#_Toc17725201)

[**آليات إعداد الكتاب المدرسي الفلسطيني 11**](#_Toc17725202)

[**إدماج النوع الاجتماعي في التعليم 11**](#_Toc17725203)

[**صورة المرأة في الكتب المدرسية 12**](#_Toc17725204)

[**منهجية التحليل 15**](#_Toc17725205)

[**محددات الدراسة 16**](#_Toc17725206)

[**أهداف الدراسة 16**](#_Toc17725207)

[**أهمية الدراسة 17**](#_Toc17725208)

[**أدوات الدراسة 17**](#_Toc17725209)

[**التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة 18**](#_Toc17725210)

[**دور فريق البحث 18**](#_Toc17725211)

[**مدى مراعاة الكتب المدرسية للنوع الاجتماعي 18**](#_Toc17725212)

[**أ. تحليل مبحث اللغة العربية 18**](#_Toc17725213)

[**ب. تحليل مبحث الرياضيات 20**](#_Toc17725214)

[**ج. تحليل مبحث التربية الإسلامية 21**](#_Toc17725215)

[**د. تحليل مبحث التنشئة الوطنية والاجتماعية 23**](#_Toc17725216)

[**ه. تحليل مبحث العلوم والحياة 24**](#_Toc17725217)

[**مراعاة الكتب المدرسية لتوزيع الأعلام بين الذكور والإناث 26**](#_Toc17725218)

[**مراعاة الكتب المدرسية لتوزيع المهن بين الذكور والإناث 27**](#_Toc17725219)

[**الاستنتاجات والتوصيات 28**](#_Toc17725220)

[**قائمة المراجع 29**](#_Toc17725221)

[**أ‌) المراجع العربية 29**](#_Toc17725222)

[**ب‌) المراجع الأجنبية 30**](#_Toc17725223)

[**منشورات الهيئة 31**](#_Toc17725224)

# **الملخص التنفيذي**

# **مقدّمة التقرير**

تنبع أهمية التعليم من خلال غرس القيم الثقافية والاجتماعية والوطنية في الأفراد، حيث يساهم التعليم في التعريف بالحقوق والواجبات، ويساهم في بناء شخصية الأفراد واندماجهم في المجتمع، وتعزيز احترام الآراء والثقافات والاختلافات لديهم، ناهيك عن الدور التمكيني الذي يلعبه في تأهيلهم في سياق سعيهم إلى كسب سبل العيش، كما يعتبر من أهم وسائل الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

ويساهم التعليم في تعزيز منظومة المساواة بين أفراد المجتمع بأطيافهم كافة، وتغيير الأنماط الثقافية السلبية السائدة، حيث أكدت الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان على ضرورة إدماج قيم المساواة وعدم التمييز في العملية التعليمية؛ بهدف إزالة الممارسات التمييزية، كما ألزمت اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة الدول بأن تقوم بتغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة، بهدف تحقيق القضاء على التحيزات والعادات العرفية وكل الممارسات الأخرى القائمة على الاعتقاد بكون أيٍّ من الجنسين أدنى أو أعلى من الآخر، أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة. واعتبرت التعليم محوراً أساسياً في التغيير، حيث أكدت على ضرورة قيام الدول "بالقضاء على أي مفهوم نمطي عن دور الرجل ودور المرأة في جميع مراحل التعليم بجميع أشكاله، عن طريق تشجيع التعليم المختلط، وغيره من أنواع التعليم التي تساعد في تحقيق هذا الهدف، ولاسيما عن طريق تنقيح كتب الدراسة والبرامج المدرسية وتكييف أساليب التعليم".

اهتمت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان –ديوان المظالم- بتعزيز ثقافة المساواة بين الجنسين في التعليم، حيث تساهم في بناء قدرات الكادر التعليمي في مواضيع وقضايا حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وتحليل الموازنات الخاصة بالحق في التعليم، ومتابعة السياسات والتشريعات لضمان مواءمتها مع المعايير الدولية الخاصة بالحق في التعليم.

بدأت الهيئة في العام 2018-2019 اهتمامها بمراجعة المناهج المدرسية لفحص الدور الذي تؤديه في تعزيز ثقافة المساواة بين الجنسين، ومدى تضمينها مفهوم النوع الاجتماعي وقضاياه، كفرصة سانحة في إطار عمل وزارة التربية والتعليم على مراجعة وتقييم المناهج المدرسية الحالية، لوضع مخرجات هذا التقرير بين يدي صانعي القرار التعليمي والتربوي، للاستفادة منها في إطار عملية التغيير.

اعتمدت الهيئة في سياق عملها على مراجعة الكتب المدرسية على منهجية العمل التشاركي مع مؤسسات المجتمع المدني المختصة بالحق في التعليم، حيث قامت الهيئة بتنسيق جهودها مع الائتلاف التربوي الفلسطيني، ومركز إبداع المعلم، للقيام بعملية مراجعة الكتب المدرسية، من منظوري حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي، وتم التوافق على ضرورة قيام مختصين تربويين أكاديميين بعملية مراجعة الكتب المدرسية، وتطوع كل من الدكتورة علياء العسالي،[[1]](#footnote-2) والدكتور عبد الكريم أيوب، لإعداد تقارير تحليلية للكتب المدرسية، حيث أعدت الدكتورة علياء هذا التقرير. وتم عقد ورشة عمل لنقاش مخرجات التقرير بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم.

# **الكتب المدرسية والنوع الاجتماعي**

## المساواة بين الجنسين كمفهوم حقوقي

كرّس ميثاق منظمة الأمم المتحدة "عالمية" المساواة بين النساء والرجال، إذ نصت ديباجته في الفقرة (2) على "إن شعوب الأمم المتحدة، وإذ صممت على التأكيد على إيمانها بالحقوق الأساسية للإنسان، وعلى الكرامة المتأصلة في الإنسان، وعلى المساواة بين النساء والرجال". وصدر في العام 1948 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أعاد الاهتمام، مجدداً، إلى مبدأ المساواة بين النساء والرجال، حيث نص في المادة الأولى منه على أنه "يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق". وتضيف المادة (2) منه على أنه "لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان دون أي تمييز ... كالتمييز بسبب الجنس".

كانت اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1952، أول وثيقة دولية صادرة عن الأمم المتحدة، تلزم الدول الأطراف فيها، قانونياً، باحترام المساواة بين الرجال والنساء في المجال السياسي. وفي سنة 1957، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية جنسية المرأة المتزوجة، وانصب اهتمام هذه الاتفاقية على القضاء على التمييز ضد النساء في مجال الجنسية، بحيث لم تكن النساء يتمتعن بالحقوق نفسها كالرجال في هذا المجال. كما صدر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم "اليونسكو" في العام 1960، اتفاقية تحظر التمييز في مجال التعليم، وتجعل المساواة بين الذكور والإناث في التعلم التزاماً أساسياً. وفي سنة 1962 صدرت اتفاقية الرضا بالزواج، والحد الأدنى للزواج، من أجل تحقيق المساواة بين الزوجين، في إطار الأسرة، وجعل القوانين الوطنية أكثر عدلاً في هذا المجال.

كما أعيد النص على الالتزام بتحقيق المساواة بين الجنسين في العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية السياسية والاقتصادية الاجتماعية والثقافية في العام 1966، حيث نصت المادة (2) فقرة (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (تقابلها المادة 2 فقرة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية) على: "تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه، وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والداخلين في ولايتها، دون أي تمييز بسبب … الجنس". وتؤكد المادة الثالثة من هذين العهدين، على وجه التحديد، على ضرورة تحقيق المساواة بين النساء والرجال بنصها: "تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بكفالة تساوي الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية (الاقتصادية الاجتماعية والثقافية) المنصوص عليها في هذا العهد".

وفي العام 1979، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي تعتبر باكورة أعمال لجنة حقوق الإنسان، بحيث أصبحت أهم وثيقة دولية تحمي النساء، وتكرس لهن حقوقهن كافة في كل المجالات.

عرّفت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التمييز في المادة الأولى منها بأنه: "أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس، ويكون من آثاره أو أغراضه، توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية، أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية، وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل". وتستوجب المساواة بين النساء والرجال معاملة النساء بالأسلوب نفسه الذي يعامل به الرجال من دون أي تمييز، لأن المساواة بين الجنسين تستوجب النظر إلى النساء كأفراد في المجتمع، يتمتعن بكرامة متأصلة فيهن. لذا، أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة على ضرورة تنشئة الشباب بروح السلام والعدالة والحرية، والفهم والاحترام المتبادل، من أجل: "تعزيز الحقوق المتساوية لكل الكائنات البشرية، ولكل الأمم". كما كان الشعار الرسمي للذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو: "كل حقوق الإنسان للجميع".

في العام 1960، اعتمدت اليونسكو الاتفاقية بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم التي أقرت بالدور المحوري الذي يضطلع به التعليم في ضمان تكافؤ الفرص لأعضاء المجموعات العرقية والوطنية أو الإثنية كافة. وكانت هذه المرة الأولى التي تضمنت فيها وثيقة ملزمة في منظومة الأمم المتحدة تحديداً، مفصلاً لمصطلح التمييز، إذ عرفته كالتالي: هو عبارة عن "أي تمييز، أو استبعاد، أو حصر أو تفضيل على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الحالة الاقتصادية أو المولد". ودعت الاتفاقية الدول إلى اعتماد إجراءات فورية تضمن المساواة في التعليم، كما ربطت مفهوم التعليم مباشرةً بحقوق الإنسان.

## مفهوم النوع الاجتماع (Gender)

استخدم مصطلح الجندر (Gender) من قبل "آن أوكلى" وزملائها من الكتّاب في سبعينيات القرن الماضي في [أوروبا الغربية](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9)، وذلك لوصف خصائص الرجال والنساء المحددة اجتماعياً، في مقابل تلك الخصائص المحددة بيولوجياً. ولقد وضعت تعريفات عدة لمفهوم الجندر منذ انتشاره بشكل واسع في أواسط التسعينيات من القرن الماضي. إذ تطور مفهوم الجندر من مصطلحٍ لغوي ليصبح نظريةً وأيديولوجيا لحركة نسوية واضحة المعالم.

تنحدر الجندر وهي كلمة ذات أصل إنجليزي (Gender) من أصل لاتيني، وتعني في الإطار اللغوي (Genus) أي (الجنس من حيث الذكورة والأنوثة)، وإذا استعرنا ما ذكرته آن أوكلي التي أدخلت المصطلح إلى علم الاجتماع، نجد أنها توضح أن كلمة (Sex) أي الجنس، تشير إلى التقسيم البيولوجي بين الذكر والأنثى، بينما يشير النوع (Gender) إلى التقسيمات الموازية وغير المتكافئة (اجتماعياً إلى الذكورة والأنوثة) ولديها كتاب عن هذا عنوانه "**الجنس والنوع والمجتمع**"، الصادر في العام 1972.

انطلاقاً من هذا، نجد أن مفهوم "النوع الاجتماعي" يهتم بالجوانب الاجتماعية للفروقات البيولوجية بين الرجال والنساء، كتقسيم العمل، والاحتياجات العملية والاستراتيجية للجنسين. وهو أداة تحليل للعلاقات المتداخلة بين الرجل والمرأة في المجتمع. فالجندر يوضح العلاقة التي تنشأ بين الرجل والمرأة على أساس اجتماعي وسياسي وثقافي وديني؛ أي بعبارة أخرى، الاختلافات التي صنعها البشر عبر تاريخهم الطويل (UNIFEM, 2007).

من هذا المنطلق، فإن الجنس (Sex)، يولد به الإنسان بيولوجياً، فهو غير قابل للتغيير، أما الجندر "النوع الاجتماعي"، فهو يشير إلى العلاقات والفروقات بين الرجل والمرأة التي ترجع إلى الاختلاف بين المجتمعات والثقافات، والتي هي عرضة طوال الوقت للتغيير، ويستخدم كأداة تحليل للأدوار والمسؤوليات والحاجات لكلا الجنسين في مختلف السياقات.

## النوع الاجتماعي كأداة تحليل حقوقية

ظهر استخدام مصطلح الجندر في المواثيق الدولية اعتباراً من مؤتمر السكان بالقاهرة العام 1994، وفي مؤتمر بكين للسكان الذي عقد العام 1995، تم التركيز، بشكل مكثف، على استخدام مصطلح الجندر.[[2]](#footnote-3) وركز مؤتمر بكين للعام 1995 على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، وتحسين أوضاع المرأة، وأظهر مدى التزام دول العالم بالنهوض بالمرأة ومساواتها من منظور النوع الاجتماعي (الجندر)، وأتاح المؤتمر الفرصة لجميع الحكومات والمنظمات والأفراد لاستعراض جهودهم وتجديد التزامهم للعمل من أجل المساواة والتنمية، كما تبنى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNWOMEN) إطلاق مبادرة برنامج متابعة ما بعد بيجين العام 1996، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، وكان من أهدافه تعزيز الآليات المعنية بالمرأة، وترجمة منهاج عمل بيجين إلى استراتيجيات وخطط عمل وطنية، ودعم التخطيط الجندري، وإدماج قضايا النوع الاجتماعي في التنمية الشاملة لزيادة مشاركة المرأة في صنع القرار. ‏ أما منظمة الصحة العالمية، فتعرّفه على أنه: "المصطلح الذي يفيد استعماله وصف الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة كصفات مركبة اجتماعية، لا علاقة بها بالاختلافات العضوية".

وخلال العقدين الماضيين، أصبح مصطلح الجندر جزءاً لا يتجزأ من خطاب التنمية الذي تقوده الأمم المتحدة، لاسيما في بلدان العالم الثالث، بهدف العمل على تفعيل دور الفئات المهمشة مثل الفقراء والنساء، فيلعب دوراً مهماً في مجتمعات الدول النامية. كما اعتمد الخطاب العالمي المستخدم في المؤتمرات والمواثيق والاتفاقيات والمعاهدات على مصطلح الجندر للتعبير عن كل ما من شأنه تعزيز دور المرأة في المشاركة في التنمية، وتفعيل دورها في المطالبة بحقوقها، وكذلك القيام بدور مهم وحيوي في تنمية المجتمع الذي تعيش فيه.

**يرتبط النوع الاجتماعي بالتنشئة الاجتماعية، لذلك، فإن شخصية الفرد تتشكل نتيجة تراكمات وخبرات تأصلت به، وتفاعل هذا الفرد مع بيئته، ما يشكل الأساس في تحديد السلوك الإنساني للفرد. بناء عليه، لا يمكن فهم شخصية الفرد بمعزل عن جذوره التاريخية والثقافية المتأصلة في تراثه وماضيه. كما لا يمكن فهم سلوك الفرد دون تحليل البيئة الاجتماعية التي عاش ويعيش فيها، لأن للسلوك الإنساني وظيفةً اجتماعيةً تجمع بين الذات والبيئة الاجتماعية في تفاعل مستمر. هنا، يمكن تحديد الفارق الأساسي بين الجنس والجندر بالقول: إن الجنس حالة نولد بها وهي ثابتة، في حين أن الجندر هي حالة نكتسبها، وبالتالي فهي متغيرة.**

**يقسم النوع الاجتماعي أدوار المرأة إلى: الدور الإنجابي، ويشمل مفهوم الإنجاب والرعاية داخل الأسرة، ولا يتم تقييمه كعمل ذي مردود مالي وتمارسه النساء؛ والدور الإنتاجي، ويشمل العمل المأجور الذي يدر دخلاً، ويمارسه الرجال والنساء على حد سواء؛ والدور المجتمعي: ويشمل المشاركة في الأنشطة المجتمعية والسياسية "كالمشاركة في الأحزاب، والانضمام إلى الجمعيات، والعمل الطوعي"، وهو عمل غير مأجور، ويمارسه الجنسان.**

## التعليم على ثقافة المساواة في الكتب المدرسية

يلعب التعليم المدرسي دوراً أساسياً في بناء شخصية الأفراد وتشكيلها، حيث يساهم التعليم في مراحل الطفولة في إكساب الأفراد القيم والتوجهات المجتمعية والتأثير في توجيه سلوك الأفراد في مختلف جوانب الحياة، وتعتبر المناهج المدرسية إحدى الأدوات المهمة في هذه المرحلة.

يعتبر المنهاج الدراسي أحد المكونات الأساسية للنظام التربوي، وأكثرها فعالية فـي تحقيـق أغراضه، وسادت النظرة إليه قديماً باعتباره مجموعة من الحقائق والمعارف والمعلومـات تعمـل المدرسة على إكسابها للطلبة بهدف إعدادهم للحياة. وفي ضوء التغيرات الحادثة في الفكر التربوي، تغيرت النظرة إلى المنهاج، ويشير الضبع (الضبع، 2006) إلى المفهوم المعاصر للمنهاج بأنه "مجموعة من الخبرات والأنشطة التربوية المخطط لها بعناية، لتنفيذها داخل المدرسة وخارجها، عبر برامج دراسية منظمة، تسعى إلى تحقيـق الأهداف أو الكفايات أو المستويات المعيارية، كما تم تحديدها والاتفاق عليها من قبـل المعنيـين، وصولاً إلى تحقيق نواتج التعلم المطلوبة، والمحددة سلفاً في ظل الأهداف العامة للتربية في المجتمـع، والمستمدة بدورها من المرتكزات والأسس والمنطلقات".

كما يمثل المنهاج منظومة تعليمية متكاملة تتألف منه أساليب التدريس والكتب والأنشطة الدراسية، ويؤكد الضبع (الضبع، 2006) أن الكتاب المدرسي يعتبر أكثر أشكال صياغة المحتوى وأوسعها انتشاراً، وهو أكثـر المصـادر التعليمية المتداولة والمؤثرة في الموقف التعليمي، وأنه الوعاء الذي يحوي جزءاً مهماً مـن محتوى المادة التعليمية التي تترجم أهداف المنهاج وأدواته التنفيذية.

من جانب آخر، يعتبر الكتاب المدرسي في نظر الكثيرين مرادفاً للمنهاج، وذلك في ضوء النظـرة التقليديـة للمنهاج، ويصفه حمدان (حمدان، 2001) باعتباره الوكيل الإجرائي للمنهاج، أو بديلاً عنه بالكامل، أو قد يكون المنهاج نفسه. وفي هذا السياق، يحظى الكتاب المدرسي بالاهتمام الشديد من قبل المؤسسات التربويـة، وذلك لما له من دورٍ تعليمي وتعلمي أساسي فـي تربية الأفراد، وبما يشتمل عليه من معلومات وبيانات نبغي عرضـها بأسـلوب سـهل ومنطقي، فهو "أداة تعليمية فاعلة تيسر علـى الدارسين عملية التعلم، وتسهم في تحقيق الأهداف التربوية الموجهة لبناء الإنسـان المتكيـف مـع المستجدات، الذي يقوم بدور اجتماعي متميز، يسهم في بناء الوطن، ويتفاعـل مـع الآخـرين" (الخوالدة، 2007)، حيث يمثل الكتاب المدرسـي لـدى المعلـم والطالب سلطة الدولة وخطتها في تنشئة الأجيال الصاعدة، كما يمثل رأي العلماء والمـربين مـن حيث تنظيم المادة وأسلوب تناولها.

ويوجد نوعان من الكتب المدرسية: دليل المعلم وكتاب الطالب، حيث يمثل الأول، خطة إرشادية للمعلم خلال تدريسه للمقرر الدراسي، ويتضمن أهداف المنهاج، ومواضيعه، والوسائل التعليمية الاسترشادية، في حين يتناول كتاب الطالب المعلومات العلمية التي يتوجب إيصالها إلى الطلاب/ات ووسائل تدريسها.

يعتبر الكتاب المدرسي ملتزماً نحو الدولة والمجتمع، فهو أداة مهمة في تحقيق أهداف المجتمع، والمعبر بشكل عملي عن كافـة أهـداف العمليـة التربوية ومقاصد المجتمع في إعداد مواطنين ومواطنات قادرين على القيام بأدوارهم/ن المستقبلية والمتعددة، بشكل يعمل على إحداث تغيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية بشكل مرغوب، لذلك يشير المكتب العربي لدول الخليج (المكتب العربي لدول الخليج، 2003) إلى أن محتوى الكتاب المدرسي ليس مادة علمية محايدة، وإنما لها مضـامين ثقافية وفكرية يجب العناية بها عند تقديمها للطلبة، فهي مصدر غني لتكوين الاتجاهات الإيجابيـة، وبناء قيم المجتمع، وإبراز قواعد القبول والرفض، وتكوين الحـس الـوطني، وتنميـة الشـعور بالمسؤولية والانتماء.

## آليات إعداد الكتاب المدرسي الفلسطيني

يعتبر مركز تطوير المناهج الجهة المسؤولة في وزارة التربية والتعليم العالي عن إعداد المنهاج وتطويره بما يلبي "احتياجات وطموحات الشعب الفلسطيني تجاه المستقبل، وبما يتناسب مع ظروف المرحلة الجديدة وبما يتلاءم مع متطلبات الدخول في القرن الحادي والعشرين".[[3]](#footnote-4)

تُعتمد لجان تأليف المنهاج المدرسي من قبل وزير التربية والتعليم العالي[[4]](#footnote-5) بناء على توصية مركز المناهج، وهناك معايير لاختيار أعضاء لجان التأليف؛ أساسها الكفاءة، والتخصص، والخبرة التربوية، مع أهمية كون عضو لجنة التأليف قد مارس تدريس المادة وملماً بمفاهيمها، ولديه الاهتمام وخضع لدورات وورشات عمل متخصصة في التربية المدنية أو التربية الوطنية، كما تتم مراعاة أن يكون فريق التأليف مطعَّماً بأكاديميين مختصين، وعادة ما تتشكل لجنة التأليف من (8 – 10) أشخاص، ولا يوجد في هذه المعايير "كوتة" سواء للنساء أو للأشخاص ذوي الإعاقة، بحكم أن معيار اختيار أعضاء اللجان هو الكفاءة والتخصص والخبرة التربوية. وليس شرطاً أن يكون أعضاء اللجنة من موظفي الوزارة.

وترتكز لجنة التأليف في عملها على الخطوط العريضة للمناهج (الشبكة المفاهيمية) الموضوعة من قبل الفريق الوطني للمنهاج، والمُفصلة في خطة الإطار العام للمناهج التي تضعها لجنة المناهج العامة. ويبدأ أعضاء اللجنة عملهم ضمن حدود خطة الإطار العام للمنهاج، حيث يختار كل عضو العنوان الذي سيضع له المحتوى التعليمي (التأليف)، ويجتمع الفريق بشكل أسبوعي في سبيل مراجعة المواد المصاغة، ومدى تكاملها وتحقيقها للأهداف الموضوعة في الخطوط العريضة للمنهاج.

وعند إنجاز مسودة الكتاب، يتم تضمينها الصور والرسومات بما يتلاءم والهدف من النصوص المكتوبة، ومن ثم تتم مراجعتها بشكل كامل من حيث النص والصورة، وقبل اعتمادها بشكل نهائي، تُعرض على مختصين من خارج أعضاء لجنة التأليف، وغالباً ما يتم ذلك من خلال ورش عمل تضم مختصين في حقوق الإنسان، وبعدها تُعرض على لجنة تحكيم علمي تضم مختصين في حقوق الإنسان لإقرارها.

## إدماج النوع الاجتماعي في التعليم

في دراسة قامت بها العسالي وأيوب، يتبين أن العديد من الدول اهتمت، في بدايات القرن العشرين، بالنوع الاجتماعي في قضايا التعليم، حيث كشفت الدراسة أن جمهورية مالي ونيوزلندا –على سبيل المثال لا الحصر- قامت بمراجعة المناهج الدراسية وتقييمها من منظور النوع الاجتماعي، لإجراء التصحيحات المناسبة لضمان مراعاة المناهج المدرسية للنوع الاجتماعي، ففي حين قامت جمهورية مالي بتطوير سياسات وبرامج الوزارات المختلفة/ وبالأخص وزارة التربية والتعليم، وبرامج إعداد المعلمين، ومستوى المدرسة والمنهاج، قامت نيوزلندا بإطلاق إطار المنهاج الوطني الذي نص على أن تكون جميع المناهج غير متحيزة ضد المرأة، وغير عنصرية أو تمييزية، حيث توفر لجميع الطلبة فرصاً متساوية. كما نص الإطار على أن المنهاج يجب أن يستجيب إلى احتياجات الطلبة وخبراتهم واهتماماتهم وقيمهم، ذكوراً وإناثاً. كما نص على ضرورة تحليل العوائق التي تحول دون التعلم والإنجاز، وعلى تطوير وتنفيذ الاستراتيجيات التي تعالج احتياجات التعلم التي تم تحديدها من أجل التغلب على العوائق التي تحول دون تعلم الطالب (العسالي وأيوب، 2008).

فلسطينياً؛ جاء صدور المنهاج الفلسطيني الموحد ليشكل بداية لمرحلة جديدة في مسيرة التربية والتعليم في فلسطين، وجاءت الدعوة إلى ضرورة وضع منهاج فلسطيني ليلبي حاجات المجتمع الفلسطيني الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى تعزيز وتنمية الانتماء الوطني عبر إحدى الندوات التي عقدتها منظمة التحرير الفلسطينية ومنظمة اليونسكو العام (1990)، بمشاركة ما لا يقل عن خمسـة عشـر تربوياً وأكاديمياً فلسطينياً من فلسطين والشتات، إضافة إلى حوالي عشرة خبراء من دول أوروبيـة وآسيوية. ووجدت تلك الدعوة طريقها إلى التنفيذ على أرض الواقع بعد تأسيس السـلطة الوطنيـة الفلسطينية، التي سارعت إلى تأسيس مركز المناهج الفلسطينية، الـذي أصـدر خطـة المنهـاج الفلسطيني الأول العام (1998)، وحددت تلك الخطة الأسس التي يستند إليها المنهاج الفلسطيني. وكانت الحاجة لوجود منهاج فلسطيني موحد أمراً ضرورياً كأحد معـالم تشـكيل الهويـة الفلسطينية، ليقضي على ما كان سائداً لعقود طويلة من تطبيق المنهاج الأردني في الضفة الغربيـة، والمنهاج المصري في قطاع غزة، وتم إصدار هذا المنهاج على مراحل عدة؛ بدأت المرحلـة الأولى في العام الدراسي (2000-2001)، وتم إنجـاز المرحلـة الثانية فـي بدايـة العـام الدراسي (2007-2006)، وبدأت عملية التطوير الثالثة في العام (2016).

اعتبرت المسودة النهائية لوثيقة الإطار المرجعي لتطوير المناهج الوطنية التي أعدتها اللجنة المصغرة لتطوير المناهج في وزارة التربية والتعليم في العام 2016، أن "التعليم حق، ووسيلة مهمة لإعمال حقوق الإنسان، وهو الأداة الرئيسة التي تمكن الجميع، وبخاصة الفئات المهمشة في المجالات المختلفة، من النهوض بذاتها نحو الرفاهية، دون إقصاء لأحد أو لفئة دون الأخرى على قاعدة المساواة بين الجنسين، والعدالة، والتسامح الديني، والتوجه لبناء الدولة الفلسطينية الحديثة". استندت الوثيقة إلى ثلاثة أبعاد هي إعلان وثيقة إعلان الاستقلال (الجزائر -1988)، والقانون الأساسي المعدل للعام 2001، وخطة المنهاج الوطني الأول للعام 1998.

ومن ضمن الأسس التي اعتمد عليها المنهاج الفلسطيني، تجذير حرية التعبير عن الرأي، والقبول بالتعددية مصلحة وطنية عليا، وتحقيق المساواة بين أبناء الشعب الفلسطيني بحقهم في التعليم، وعدم التمييز بينهم بسبب الانتماء السياسي، أو الديني، أو الجنس، أو غير ذلك، وتحقيق المساواة بين الجنسين، ومنح فرص متكافئة في جميع مناحي الحياة.[[5]](#footnote-6)

## صورة المرأة في الكتب المدرسية

شكّلت صورة المرأة في المناهج والكتب المدرسية محور اهتمام العديد من الدراسـات، حيث اهتمت دراسة الناجي والرفاعي (2011)، التي حملت عنوان "صورة المرأة في كتب اللغة العربية والمواد الاجتماعية في مرحلتـي التعلـيم الابتدائي والمتوسط في المملكة العربية السعودية"، بتحليل صورة المرأة في مرحلة التعليم ما قبل المرحلة الثانوية، في الكتب المدرسية المتعلقة باللغة العربية والمواد الاجتماعية، حيث كشفت نتائج هذه الدراسة عن وجود العديد من التكرارات الخاصة بأدوار المرأة، وجاء ترتيبها تنازلياً على النحـو التـالي: الأم، الفتاة، التلميذة، الأخت، المرأة، البنت، المعلمة، المسلمة، الطبيبة، الزوجـة، الجـدة، الممرضـة. وبالنسبة للمجالات، فقد جاءت على النحو التالي: الديني والتاريخي، التربوي والتعليمي، التقليـدي، المهني، الأسري، الأخلاقي. أما بخصوص الحالة الاجتماعية للمـرأة، فكانـت بالترتيـب التـالي: الزوجة، المطلقة، الأرملة.

وترى حوسو (حوسو، 2009) أن المناهج والكتب الدراسية يمكن أن تلعب أدواراً عديـدة فـي عملية تمكين المرأة، ومنها ما يلي: التمكين المعرفي: من خلال تنمية التفكير العقلاني الذي يمكن الفتاة المتعلمة مـن الوصـول إلـى النتائج المنطقية لحل المشكلات، وتشجيع دخول الفتيات إلى تخصصات معرفية تُعتبـر حكـراً علـى الذكور مثل العلوم والرياضيات. التمكين الاقتصادي ورفع الإنتاجية: وذلك بترسيخ اتجاهات العدالة والمساواة في فتح فرص العمل أمام الرجل والمرأة، وتعريف الطلبة بأحكام الشريعة الإسلامية في مجال استقلال الذمـة الماليـة للمرأة، وتعديل الاتجاهات المجتمعية السلبية نحو إعطاء المرأة نصيبها من الإرث. التمكين في الحقوق والتشريعات: من خلال توعية المرأة بحقوقها في أحوالها الاجتماعيـة كافـة، وتبصيرها بالتعديلات التي تطرأ عليها، وتطبيق الرجل والمرأة لمقتضيات الحقوق التـي تكفلهـا الشريعة الإسلامية. التمكين الاجتماعي: ترسيخ دعائم الديمقراطية في الحقوق والواجبات وإعادة النظر في أدوارها في الأسرة والبيت.

وفي سياق مراجعة التجارب الدولية والإقليمية والمحلية في تحليل المناهج المدرسية من منظور النوع الاجتماعي، تبرز دراسة بيراندجي وأميني (2012(Birandiji & Amini, كأبرز الدراسات التي تحلل الكتب المدرسية من منظور النوع الاجتماعي، وجاءت تحت عنوان "التحيز على أساس النوع الاجتماعي في كتب اللغة الإنجليزية فـي المـدارس الثانوية في إيران". وهدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى التحيز القائم على أساس النوع الاجتماعي فـي الكتـب المعـدة لتدريس اللغة الإنجليزية في المدارس الثانوية في إيران. وأظهرت نتائج الدراسة أن التحيز للرجال لا يزال ظاهراً بوضوح في تلك الكتب، ويتضح هذا في النسبة المتدنية لظهور النساء في النصوص والرسوم، وتقديم كتابـة أسـماء أو ضـمائر الذكور على الإناث في الجمل، كما يظهر التحيز بشكل أوضح في المهن.

هدفت دراسة "التمييز على أساس الجنس في الكتب المدرسية الصادرة في إطار عملية الإصلاح التربوي في تركيا" للباحثة إسين (2007) إلى تحليل الكتب الصادرة في تركيا في إطار عمليـة الإصـلاح التربوي، وذلك في ضوء تمثيل النوع الاجتماعي في تلك الكتب. استخدمت الباحثة المنهج التحليلي بشقيه الكمي والكيفـي، حيـث أعـدت جداول تضمنت المحاور التالية: الأدوار التقليدية للنساء، اشـتراك الرجـال فـي العنايـة بالأطفال، النساء والرجال في أماكن العمل، نساء في أماكن خارج العمل والمنزل: الشارع، السوق، الحدائق، السينما، ...، رجال يؤدون مهام منزلية، نساء ورجال في مواقع السلطة. وبعد تحليـل الكتب في ضوء تلك المحاور، قامت الباحثة بالتحليل الكيفي الذي تطرق إلى بعض النقاط التي لـم يتضمنها التحليل الكمي، ومنها: عدم المساواة في الأدوار الاجتماعية، السيطرة الأبوية في المنـزل، التمييز بين الجنسين في ممارسة الأنشطة. وأوضحت نتائج الدراسة إلى أن الكتب المعدة حديثاً لا تختلف عن سابقتها فيما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي، وأن تلك الكتب لا تتضمن القيم المتعلقة بمساواة النوع الاجتماعي، وتفتقد إلى غرس الوعي لدى الطلبة بتلك القضايا.

كما هدفت دراسة السرابي (2010) التي حملت عنوان "صورة المرأة في الكتب المدرسية الأردنية" إلى التعرف على صورة المرأة في الكتـب المدرسـية الأردنيـة، ومقارنة الدور الذي تحتله المرأة مقارنة بالرجل. وأظهرت النتائج أن صورة المرأة تابعة بالدرجة الأولى مقارنة بصورة الرجل التي تبدو مستقلة، واحتلت المرأة الوظائف التقليدية المحددة، بينما احتـل الرجـل الوظـائف الرئيسـية المتعددة، وتجاهلت الأعمال الأدبية والعلمية والفلسفية والبطولية للمرأة، في حين ظهر دور الرجـل واضحاً في هذه المجالات، ولم يتم تفعيل اللغة بصورة جندرية محايدة ومنهجية. وأوصت الدراسة بتفعيل دور النظام التعليمي في تعزيز الصورة الإيجابية للمرأة وتعزيز مكانتها في الأسرة والمجتمع، ودورها في التنمية الاجتماعية، وتمثيلها في جميع المؤسسات، لتزيل مظهـر التمييز بين الجنسين مع مراعاة الأولويات وضمان مشاركة كلا الجنسين في القطـاعين الخـاص والعام.

وهدفت دراسة شتيوي (2003( التي جاءت بعنوان "الأدوار الجندرية في الكتب المدرسية للمرحلة الأساسية في الأردن" إلى التعرف على كيفية عرض الأدوار الجندرية في المنـاهج مـن ناحيـة حجمهـا وطبيعتها، وكذلك التعرف إلى الصور النمطية للذكور والإناث كما تعكسها الكتب المدرسية. واستخدم الباحث منهج تحليل المحتوى لتحليل النصوص الـواردة فـي الكتب، وإعداد جداول لحساب التكرارات والنسب المئوية للأدوار الجندرية في الكتب المدرسية. وأظهرت نتائج الدراسة سيطرة الأدوار الذكورية علـى معظـم الأدوار الجندريـة الواردة في الكتب، وهناك مجالات انعدم فيها وجود المرأة كالمجال السياسي والأعمـال المهنيـة. وبشكل عام، فإن الكتب المدرسية ما زالت تعرض صورة تقليدية للمرأة، وبشكل غيـر متـوازن، وبدرجة أقل من الواقع الذي وصلت إليه المرأة في الأردن. وأوصت الدراسة بأن تتركز الدراسات فيما يخص المرأة على الأعمال الحرة، ووجودها في المجال السياسي، والأعمال المهنية المتخصصة، وأن تعرض الكتب المدرسية صور للمرأة بشـكل متوازن، وبدرجة توازي الواقع الذي وصلت إليه المرأة في الأردن.

وأوصت دراسة المعمري (2009) التي حملت عنوان "صورة المرأة في كتب الدراسات الاجتماعية للصـفوف 5-10 مـن التعلـيم الأساسي في سلطنة عمان"، بضرورة العرض المتوازن لصورة المرأة عبر الكتب الدراسية.

وهدفت دراسة فرج (2006( التي جاءت تحت عنوان "صورة المرأة في منهج التاريخ بالصف الأول الثانوي .. دراسة تقويمية"، إلى التعرف على الخصائص والصـفات والأدوار والمكانـة الخاصة بالمرأة كما يطرحها كتاب التاريخ في مصر، هذا إضافة إلى التعرف على حقوق المرأة في المواثيق والدساتير الدولية والمحلية، والتعرف على الصورة المقدمة عن المرأة فـي مضـمون كتاب التاريخ في ضوء إشكاليات المرأة. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الباحثة من خلال دراستها التحليليـة النقديـة، غياب صورة المرأة الفرعونية في كتاب التاريخ للصف الأول الثـانوي، وأن الكتـاب لـم يكـن موضوعياً لأنه لم يوضح أدوار المرأة ومكانتها ومدى مشاركتها في بنـاء الحضـارة المصـرية القديمة، واكتفى ببعض الإشارات البسيطة التي حجمت دور المرأة في إطار الأسرة فقط. وأوصت الدراسة بالمراجعة الشاملة للمناهج الدراسية في مختلـف المراحـل، وبالتحليـل والتقويم، والعمل على إدراج قضايا المرأة في المناهج الدراسية، وربطها بخطط التنمية الاقتصـادية والاجتماعية والسياسية التي تتحقق من خلال المشاركة الفعالة للرجل والمرأة، لمصلحة التطـوير والعمل على تضمين المناهج الدراسية بالإنجازات التي حققتها المرأة، والعمل على تمثيلهـا بنسـبة عادلة وبشكل يتلاءم مع صورتها ومكانتها.

استخدم طايع في دراسته (2005( التي جاءت تحت عنوان "أدوار النوع الاجتماعي والقيم المتصلة في كتب التعليم الأساسي في الجمهورية اليمنية" منهج تحليـل المحتـوى، واسـتخدم الكلمـة، والجملـة، والصورة، والرسم كوحدة للتحليل، وأعد لذلك ثلاث بطاقات للتحليل، الأولي خاصة بالأدوار والقيم المتصلة بها، والثانية لتحليل الأدوار التي تحملها الصور والرسوم الإيضاحية، والثالثة لتحليل لغـة خطاب الكتب المدرسية. فظهر تفوق تكرار وحدات تحليل النوع الاجتماعي الذكوري في جميع مجالات النشاط الإنساني الاجتماعي والسياسي والتعليمي، وارتفعت تكرارات أدوار النوع الاجتماعي الأنثوي في مجال واحد فقط هو المجال الأسري، وإن كان بنسبة أقل من الدور الذكوري في المجال نفسه، ويظهر تفوق الرجل بشكل أكثر وضوحاً في الأدوار العامة، وفي مقدمتها الأدوار السياسية والتعليمية والعسكرية، وبأدوار الطبيب والشاعر والقاضي، وحصلت المرأة في كـل هـذه الأدوار على نسب ضئيلة من تكرارات وحدات التحليل، وكذلك كانـت أدوار النـوع الاجتمـاعي المعبر عنها في هذه الصور والرسوم هي، في الأغلب، أدوار للنوع الاجتماعي الذكوري.

وفي السياق الوطني، برز هناك العديد من الدراسات التي اهتمت بتحليل الكتب المدرسية من منظور النوع الاجتماعي، حيث قامت الباحثة العسالي بإعداد دراسة (2006) "صورة المرأة في كتب التربية المدنية للصـفوف السـابع والثـامن والتاسـع الأساسي في المنهاج الفلسطيني". وهدفت الدراسة إلى معرفة صورة المرأة وكيفية تناولها في كتب التربيـة المدنيـة لصفوف السابع والثامن والتاسع الأساسي في المنهاج الفلسطيني. أظهرت نتائج الدراسة أن المرأة كانت ممثلة، ولكن بشكل عشوائي وغير منهجي في منهاج التربية المدنية للصف السابع وحتى التاسع الأساسي. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بنوعية تمثيل المرأة وإخراجها من حيز النمطيـة، وضرورة حرص القائمين على المناهج بمراعاة توزيع المهن بعدالة بين الرجل والمرأة بما يتمشى وواقع المجتمع إلى حد ما، وزيادة الجهود لتقييم وتحليل المناهج الفلسطينية للعمل على تعزيز نقاط القوة فيها، وعلاج مواطن الضعف أينما وجدت.

أظهرت دراسة الجرباوي والسعافين (2004( "النوع الاجتماعي في الكتب المدرسية الفلسطينية" نتائج تحليل الكتب الدراسية التي تجلت في سيادة التعابير اللغوية الذكورية على التعابير الأنثويـة المستخدمة في كتب العينة، وظهور المرأة في أدوار وأنشطة محدودة خـارج البيـت، وتكـريس الصورة النمطية للأدوار المرتبطة بالنوع الاجتماعي، والتخبط في استخدام اللغة الدالة على النـوع الاجتماعي، وتجاهل التراث العلمي والأدبي والسياسي للمرأة. وأوصت الدراسة بضرورة تحديد نسبة مئوية تضمن تحقيق العدالة في تمثيل النوع الاجتماعي في الكتب المدرسية، وتجسيد واقع المرأة التاريخي والنضالي والعلمي عبر النصوص والصور التي يجدر أن يتعرض لها الطلبة الفلسطينيون كي تكون جزءاً متكاملاً مع عناصر البنية والمعرفية الثقافية الأخرى المساهمة في بناء شخصية المواطن الصالح.

وأبرزت نتائج تحليل دراسة "صورة المرأة في كتب اللغة العربية للمرحلة الأساسية الأولى في فلسطين" (2015) للباحث دحلان، أن التحيز واضح لصالح الرجل في تأليف الكتب، وبلغت نسبة الموضوعات الخاصة بالمرأة (16%) مقابل (84%) للرجل.

# **منهجية التحليل**

تمت عملية التحليل لمحتوى كتب: اللغة العربية، الرياضيات، التربية الإسلامية، التنشئة الوطنية والاجتماعية، العلوم والحياة، للصفوف من الأول وحتى التاسع الأساسية، وذلك في ضوء محاور عدة، وهي: طبيعة عناوين الوحدات، طبيعة عناوين الدروس، طبيعة موضوعات الدروس، طبيعة الأنشطة والمهارات الملحقة بالدروس، طبيعة التدريبات، أختبر نفسي، طبيعة المؤثرات البصرية، طبيعة المهن للنساء والرجال.

أسئلة الدراسة: حاولت الدراسة الحالية الإجابة عن الأسئلة التالية:

**السؤال الرئيس الأول:**

ما مدى مراعاة محتوى المناهج الفلسطينية للمرحلة الأساسية (للصفوف من الأول حتى التاسع) لمنظومة النوع الاجتماعي؟ ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى مراعاة محتوى كتاب اللغة العربية للمرحلة الأساسية (للصفوف من الأول حتى التاسع) لمنظومة النوع الاجتماعي؟
2. ما مدى مراعاة محتوى كتب الرياضيات للمرحلة الأساسية (للصفوف من الأول حتى التاسع) لمنظومة النوع الاجتماعي؟
3. ما مدى مراعاة محتوى كتب التربية الإسلامية للمرحلة الأساسية (للصفوف من الأول حتى التاسع) لمنظومة النوع الاجتماعي؟
4. ما مدى مراعاة محتوى كتب التنشئة الوطنية والاجتماعية للمرحلة الأساسية (للصفوف من الأول حتى التاسع) لمنظومة النوع الاجتماعي؟
5. ما مدى مراعاة محتوى كتب العلوم والحياة للمرحلة الأساسية (للصفوف من الأول حتى التاسع) لمنظومة النوع الاجتماعي؟

**السؤال الرئيس الثاني:**

ما مدى مراعاة محتوى المناهج الفلسطينية للمرحلة الأساسية (للصفوف من الأول حتى التاسع الأساسية) لمباحث اللغة العربية، والرياضيات، والتربية الإسلامية، والتنشئة الوطنية والاجتماعية، والعلوم والحياة، لمنظومة النوع الاجتماعي في توزيع الأعلام بين الذكور والإناث؟

**السؤال الرئيس الثالث:**

ما مدى مراعاة محتوى المناهج الفلسطينية للمرحلة الأساسية (للصفوف من الأول حتى التاسع الأساسية) لمباحث اللغة العربية، والرياضيات، والتربية الإسلامية، والتنشئة الوطنية والاجتماعية، والعلوم والحياة، لمنظومة النوع الاجتماعي في توزيع المهن بين الذكور والإناث؟

## محددات الدراسة

1. اقتصرت هذه الدراسة على محتوى الكتب للصفوف من الأول وحتى التاسع الأساسية للمناهج الفلسطينية الجديدة 2018/2019.
2. اعتمدت الدراسة على تحليل محتوى كتب الطالب للصفوف المذكورة في المباحث التالية: اللغة العربية، الرياضيات، التربية الإسلامية، التنشئة الوطنية والاجتماعية، العلوم والحياة.
3. تم اعتماد الفقرة كوحدة للتحليل.
4. تم استثناء تحليل لغة الخطاب في محتوى الكتب المختارة، وذلك كونها لغة تخاطب النوعين انطلاقاً من فلسفة التعلم المتمحورة حول المتعلم، ما سيؤثر على موضوعية التحليل من منظور النوع الاجتماعي.
5. تم تحليل كتاب الطالب للمباحث المختلفة، ولم يتم تحليل دليل المعلم لعدم توفر أدلة لغالبية الصفوف.
6. تم تحليل الجزء الأول من محتوى الكتب للمباحث المختارة فقط، حيث إن الجزء الثاني لم يتم اعتماده بعد.

## أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى:

1. مدى مراعاة محتوى كتب المرحلة الأساسية من الصف الأول وحتى الصف التاسع لمباحث اللغة العربية، والرياضيات، والتربية الإسلامية، والتنشئة الوطنية والاجتماعية، والعلوم والحياة في المناهج الفلسطينية للعام الدراسي 2018/2019 لمنظومة النوع الاجتماعي.
2. مدى مراعاة محتوى المناهج الفلسطينية للمرحلة الأساسية (للصفوف من الأول حتى التاسع الأساسية) لمباحث اللغة العربية، والرياضيات، والتربية الإسلامية، والتنشئة الوطنية والاجتماعية، والعلوم والحياة، لمنظومة النوع الاجتماعي في توزيع الأعلام بين الذكور والإناث.
3. مدى مراعاة محتوى المناهج الفلسطينية للمرحلة الأساسية (للصفوف من الأول حتى التاسع الأساسية) لمباحث اللغة العربية، والرياضيات، والتربية الإسلامية، والتنشئة الوطنية والاجتماعية، والعلوم والحياة، لمنظومة النوع الاجتماعي في توزيع المهن بين الذكور والإناث.

## أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها:

1. يمكن أن تكون ضمن الوثائق المرجعية التي يمكن لمتخذي القرار في الجهات المعنية بوزارة التربية والتعليم الرجوع إليها عند تنقيح وتحسين محتوى الكتب المدرسية.
2. قد تسهم هذه الدراسة في لفت نظر التربويين والمهتمين والقائمين على المناهج وتطويرها إلى أهمية إجراء التعديلات في الكتب المدرسية في المرحلة المرصودة، باعتبارها مرحلة تأسيسية في بناء وتكوين الشخصية، وبخاصة بشأن المفاهيم والاتجاهات الإيجابية المرتبطة بمفهوم النوع الاجتماعي، وإزالة المفاهيم والأفكار التي تكرس دونية المرأة في المجتمع، والتأكيد على الدور الفعال الذي تقوم به في المجتمع.

## أدوات الدراسة

بعد مراجعة للعديد من الدراسات السابقة والأدبيات المتعلقة بمشكلة الدراسة، قام المشاركون في التحليل ببناء استبانة كأداة تحليل لمحتوى الكتب المدرسية للمناهج الفلسطينية للصفوف من الأول الأساسي وحتى التاسع الأساسي، وقد تضمنت هذه الاستبانة محاور عدة مستهدفة في التحليل، وهي:

1. طبيعة عناوين الوحدات.
2. طبيعة عناوين الدروس.
3. طبيعة موضوعات الدروس.
4. طبيعة الأنشطة والمهارات الملحقة بالدروس.
5. طبيعة موضوعات "أختبر نفسي" الملحقة بالدروس.
6. طبيعة المؤثرات البصرية.

وقد تم وضع كل محور في جدول خاص كانت مستويات تحليله موزعة على: حساس للنوع الاجتماعي، غير حساس للنوع الاجتماعي، محايد للنوع الاجتماعي.

ولتحليل محتوى الكتب في ضوء توزيع الأعلام والمهن، تم تصميم جداول بسيطة لرصد التكرارات ما بين الذكور والأعلام لكل منهما.

## التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة

وردت في الدراسة مجموعة من المفاهيم الأساسية التي تم تعريفها إجرائياً كما يلي:

1. النوع الاجتماعي: يقصد به التمثيل العادل ما بين الذكور والإناث والقائم على مفهوم التساوي ما بين النوعين.
2. الحساس للنوع الاجتماعي: يقصد به الحالة التي يرتقي بها المحور إلى حالة التساوي ما بين الذكور والإناث، أو يكون أكثر فيها لصالح الإناث.
3. غير حساس للنوع الاجتماعي: يقصد به الحالة التي لا يرتقي بها المحور إلى حالة التساوي ما بين الذكور والإناث، أو يكون أكثر فيها لصالح الذكور.
4. المحايد للنوع الاجتماعي: يقصد به الحالة التي يعرض فيها المحور لأي عنصر غير ذي طابع بشري كالحيوان والجماد.
5. المؤثرات البصرية: يقصد بها إجرائياً الصور والرسوم البيانية والخرائط التوضيحية الواردة في كتب الطالب المستهدفة في التحليل.

## دور فريق البحث

قام المشاركون في عملية التحليل بمجموعة لقاءات بتوجيه من مشرفة المجموعة استهدفت توحيد المفاهيم المركزية في البحث مثل الحساسية وعدم الحساسية للنوع الاجتماعي، وأيضاً تحديد المحاور المستهدفة في الكتب للتحليل والاتفاق على كيفية تقسيم المحتوى، واعتماد جداول تفريغ موحدة لجمع البيانات. والتأكد من وحدة المفاهيم وتفسيراتها من حيث الحساسية والحيادية وعدم الحساسية. قام الطلاب والطالبات بتحليل الدرس نفسه لأكثر من مرة للوصول إلى الانسجام في المنطلقات والتعريفات ودلالاتها.

# **مدى مراعاة الكتب المدرسية للنوع الاجتماعي**

## أ. تحليل مبحث اللغة العربية

تمت عملية التحليل لمحتوى كتب اللغة العربية للصفوف من الأول وحتى التاسع الأساسية في ضوء المحاور المستهدفة لفحص مدى مراعاتها لمنظومة النوع الاجتماعي للإجابة عن السؤال الفرعي الأول:

* ما مدى مراعاة محتوى كتاب اللغة العربية للمرحلة الأساسية (للصفوف من الأول وحتى التاسع) لمنظومة النوع الاجتماعي؟

يوضح الجدول (1) المحاور وتكرارات حساسيتها وعدم حساسيتها وحياديتها للنوع الاجتماعي.

**الجدول (1): تكرارات محاور تحليل محتوى كتب اللغة العربية للصفوف من الأول وحتى**

**التاسع الأساسية ومدى مراعاتها لمنظومة النوع الاجتماعي**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **غير حساس** | **حساس** | **محايد** | **الصف** | **المبحث** |
| 45 | 53 | 375 | الأول | اللغة العربية |
| 19 | 22 | 234 | الثاني |  |
| 77 | 44 | 93 | الثالث |  |
| 85 | 36 | 69 | الرابع |  |
| 29 | 12 | 166 | الخامس |  |
| 47 | 1 | 148 | السادس |  |
| 58 | 21 | 120 | السابع |  |
| 59 | 21 | 159 | الثامن |  |
| 40 | 23 | 164 | التاسع |  |

**الشكل (1)**

يتضح من الجدول (1) والشكل (1) أن محاور التحليل التي تناولها البحث في محتوى كتب اللغة العربية للصفوف من الأول وحتى التاسع الأساسية، غلب عليها الطابع المحايد، وكانت التكرارات المحايدة هي الأعلى بالمقارنة مع المحاور التي كانت حساسة أو غير حساسة للنوع الاجتماعي، ولدى المقارنة ما بين تكرارات المحاور الحساسة وغير الحساسة للنوع الاجتماعي، كانت النسب غير الحساسة هي الأعلى.

## ب. تحليل مبحث الرياضيات

تمت عملية التحليل لمحتوى كتب الرياضيات للصفوف من الأول وحتى التاسع الأساسية في ضوء المحاور المستهدفة لفحص مدى مراعاتها لمنظومة النوع الاجتماعي للإجابة عن السؤال الفرعي الثاني:

* ما مدى مراعاة محتوى كتاب الرياضيات للمرحلة الأساسية (للصفوف من الأول وحتى التاسع) لمنظومة النوع الاجتماعي؟

ويوضح الجدول (2) المحاور وتكرارات حساسيتها وعدم حساسيتها وحياديتها للنوع الاجتماعي.

**الجدول (2): تكرارات محاور تحليل محتوى كتب الرياضيات للصفوف من الأول وحتى التاسع الأساسية**

**ومدى مراعاتها لمنظومة النوع الاجتماعي**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **غير حساس** | **حساس** | **محايد** | **الصف** | **المبحث** |
| 7 | 4 | 429 | الأول | الرياضيات |
| 4 | 1 | 275 | الثاني |  |
| 14 | 12 | 344 | الثالث |  |
| 35 | 19 | 302 | الرابع |  |
| 4 | 1 | 213 | الخامس |  |
| 10 | 4 | 237 | السادس |  |
| 30 | 9 | 291 | السابع |  |
| 10 | 4 | 296 | الثامن |  |
| 12 | 8 | 406 | التاسع |  |

الشكل (2)

يتضح من الجدول (2) والشكل (2) أن محاور التحليل التي تناولها البحث في محتوى كتب الرياضيات للصفوف الأول وحتى التاسع الأساسية غلب عليها الطابع المحايد، وكانت التكرارات المحايدة هي الأعلى بالمقارنة مع المحاور التي كانت حساسة أو غير حساسة للنوع الاجتماعي، ولدى المقارنة ما بين تكرارات المحاور الحساسة وغير الحساسة للنوع الاجتماعي، كانت النسب غير الحساسة هي الأعلى.

## ج. تحليل مبحث التربية الإسلامية

تمت عملية التحليل لمحتوى كتب التربية الإسلامية بأجزائه للصفوف من الأول وحتى التاسع الأساسية في ضوء المحاور المستهدفة لفحص مدى مراعاتها لمنظومة النوع الاجتماعي للإجابة عن السؤال الفرعي الثالث:

* ما مدى مراعاة محتوى كتاب التربية الإسلامية للمرحلة الأساسية (للصفوف من الأول وحتى التاسع) لمنظومة النوع الاجتماعي؟

ويوضح الجدول (3) المحاور وتكرارات حساسيتها وعدم حساسيتها وحياديتها للنوع الاجتماعي.

**الجدول (3): تكرارات محاور تحليل محتوى كتب التربية الإسلامية للصفوف من الأول**

**وحتى التاسع الأساسية ومدى مراعاتها لمنظومة النوع الاجتماعي**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **غير حساس** | **حساس** | **محايد** | **الصف** | **المبحث** |
| 56 | 33 | 118 | الأول | التربية الإسلامية |
| 45 | 9 | 88 | الثاني |  |
| 46 | 4 | 145 | الثالث |  |
| 39 | 3 | 148 | الرابع |  |
| 80 | 11 | 166 | الخامس |  |
| 62 | 9 | 136 | السادس |  |
| 45 | 9 | 149 | السابع |  |
| 43 | 13 | 173 | الثامن |  |
| 46 | 15 | 118 | التاسع |  |

الشكل (3)

يتضح من الجدول (3) والشكل (3) أن محاور التحليل التي تناولها البحث في محتوى كتب التربية الإسلامية للصفوف من الأول وحتى التاسع الأساسية غلب عليها الطابع المحايد، وكانت التكرارات المحايدة هي الأعلى بالمقارنة مع المحاور التي كانت حساسة أو غير حساسة للنوع الاجتماعي، ولدى المقارنة ما بين تكرارات المحاور الحساسة وغير الحساسة للنوع الاجتماعي كانت النسب غير الحساسة هي الأعلى، والحساسة تكاد تكون مغيبة.

## د. تحليل مبحث التنشئة الوطنية والاجتماعية

تمت عملية التحليل لمحتوى كتب التنشئة الوطنية والاجتماعية بأجزائه للصفوف من الأول وحتى التاسع الأساسية في ضوء المحاور المستهدفة لفحص مدى مراعاتها لمنظومة النوع الاجتماعي للإجابة عن السؤال الفرعي الرابع:

* ما مدى مراعاة محتوى كتاب التنشئة الوطنية والاجتماعية للمرحلة الأساسية (للصفوف من الأول وحتى التاسع) لمنظومة النوع الاجتماعي؟

ويوضح الجدول (4) المحاور وتكرارات حساسيتها وعدم حساسيتها وحياديتها للنوع الاجتماعي.

**الجدول (4): تكرارات محاور تحليل محتوى كتب التنشئة الوطنية والاجتماعية للصفوف من الأول**

**وحتى التاسع الأساسية ومدى مراعاتها لمنظومة النوع الاجتماعي**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **غير حساس** | **حساس** | **محايد** | **الصف** | **المبحث** |
| 100 | 18 | 302 | الأول | التربية الوطنية والحياتية |
| 48 | 13 | 225 | الثاني |  |
| 17 | 38 | 121 | الثالث | التنشئة الوطنية والاجتماعية |
| 41 | 35 | 144 | الرابع |  |
| 25 | 14 | 138 | الخامس | دراسات اجتماعية |
| 4 | 1 | 149 | السادس |  |
| 12 | 0 | 146 | السابع |  |
| 9 | 6 | 212 | الثامن |  |
| 29 | 5 | 188 | التاسع |  |

**الشكل (4)**

يتضح من الجدول (4) والشكل (4) أن محاور التحليل التي تناولها البحث في محتوى كتب التنشئة الوطنية والاجتماعية للصفوف من الأول وحتى التاسع الأساسية قد غلب عليها الطابع المحايد، وكانت التكرارات المحايدة هي الأعلى بالمقارنة مع المحاور التي كانت حساسة أو غير حساسة للنوع الاجتماعي، ويمكن أن يعزى ذلك لطبيعة المبحث العلمية، ولدى المقارنة ما بين تكرارات المحاور الحساسة وغير الحساسة للنوع الاجتماعي كانت النسب غير الحساسة هي الأعلى.

## ه. تحليل مبحث العلوم والحياة

تمت عملية التحليل لمحتوى كتب العلوم والحياة بأجزائه للصفوف من الأول وحتى التاسع الأساسية في ضوء المحاور المستهدفة لفحص مدى مراعاتها لمنظومة النوع الاجتماعي للإجابة عن السؤال الفرعي الخامس:

* ما مدى مراعاة محتوى كتاب العلوم والحياة للمرحلة الأساسية (للصفوف من الأول وحتى التاسع) لمنظومة النوع الاجتماعي؟

ويوضح الجدول (5) المحاور وتكرارات حساسيتها وعدم حساسيتها وحياديتها للنوع الاجتماعي.

**الجدول (5): تكرارات محاور تحليل محتوى كتب العلوم والحياة للصفوف من الأول**

**وحتى التاسع الأساسية ومدى مراعاتها لمنظومة النوع الاجتماعي**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **غير حساس** | **حساس** | **محايد** | **الصف** | **المبحث** |
| 10 | 8 | 174 | الثالث | العلوم والحياة |
| 9 | 11 | 246 | الرابع |  |
| 16 | 8 | 193 | الخامس |  |
| 14 | 13 | 269 | السادس |  |
| 13 | 13 | 221 | السابع |  |
| 17 | 21 | 88 | الثامن |  |
| 47 | 5 | 138 | التاسع |  |

**الشكل (5)**

يتضح من الجدول (5) والشكل (5) أن محاور التحليل التي تناولها البحث في محتوى كتب العلوم والحياة للصفوف من الأول وحتى التاسع الأساسية، قد غلب عليها الطابع المحايد، وكانت التكرارات المحايدة هي الأعلى بالمقارنة مع المحاور التي كانت حساسة أو غير حساسة للنوع الاجتماعي، ويمكن أن يعزى ذلك لطبيعة المبحث العلمية. ولدى المقارنة ما بين تكرارات المحاور الحساسة وغير الحساسة للنوع الاجتماعي، كانت النسب غير الحساسة هي الأعلى.

# **مراعاة الكتب المدرسية لتوزيع الأعلام بين الذكور والإناث**

* ما مدى مراعاة محتوى المناهج الفلسطينية للمرحلة الأساسية (للصفوف من الأول حتى التاسع الأساسية) لمباحث اللغة العربية، والرياضيات، والتربية الإسلامية، والتنشئة الوطنية والاجتماعية، والعلوم والحياة لمنظومة النوع الاجتماعي في توزيع الأعلام بين الذكور والإناث؟

للإجابة عن السؤال الرئيسي الثاني تم تحليل محتوى كتب الصفوف الأساسية من الأول حتى التاسع لمباحث اللغة العربية، والرياضيات، والتربية الإسلامية، والتنشئة الوطنية والاجتماعية، والعلوم والحياة، حيث تمت جدولة النتائج لكل صف على حدة، كما هو مبين في الجداول التالية:

**الجدول (6): توزيع الأعلام في محتوى المباحث المستهدفة للصفوف من الأول وحتى التاسع الأساسية**

**الصف الأول**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الصف** | **إناث** | **ذكور** |
| الأول | 0 | 1 |
| الثاني | 0 | 7 |
| الثالث | 1 | 8 |
| الرابع | 5 | 37 |
| الخامس | 6 | 31 |
| السادس | 6 | 34 |
| السابع | 0 | 62 |
| الثامن | 3 | 77 |
| التاسع | 4 | 74 |

يتضح من الجدول (6) أن:

* التوازن مفقود ما بين النوعين في اختيارات الأعلام في محتوى الكتب للصفوف المختلفة. فقد كانت جميع القصائد والنصوص الشعرية في محتوى الكتب المختارة تعود إلى شعراء ذكور، ولم يتم عرض أي نص أدبي أو قصيدة لشاعرة سوى في قصيدتين، وذلك في كتاب اللغة العربية للصف التاسع الأساسي، ما جعل الأمر ملفتاً، وكانت نسبة تمثيل الرجال أكثر من نسبتها للنساء، وفي بعض المواقع قد تم ذكر المرأة نسبة لزوجها، حيث قال (زوجة فلان) ولم يذكرها باسمها (أم أديسون).
* غالبية النصوص الواردة في كتب اللغة العربية هي من إنتاج (المؤلفين).
* جميع القصائد والنصوص الشعرية في محتوى الكتب المختارة كانت تعود إلى شعراء ذكور، ولم يتم عرض أي نص أدبي أو قصيدة لشاعرة سوى في قصيدتين، وذلك في كتاب اللغة العربية للصف التاسع الأساسي للشاعرتين (فدوي طوقان وروضة الحاج) ما جعل الأمر ملفتاً.

# **مراعاة الكتب المدرسية لتوزيع المهن بين الذكور والإناث**

* ما مدى مراعاة محتوى المناهج الفلسطينية للمرحلة الأساسية (للصفوف من الأول حتى التاسع الأساسية) لمباحث اللغة العربية، والرياضيات، والتربية الإسلامية، والتنشئة الوطنية والاجتماعية، والعلوم والحياة، لمنظومة النوع الاجتماعي في توزيع المهن بين الذكور والإناث؟

للإجابة عن السؤال الرئيسي الثالث تم تحليل محتوى كتب الصفوف الأساسية من الأول حتى التاسع لمباحث اللغة العربية، والرياضيات، والتربية الإسلامية، والتنشئة الوطنية والاجتماعية، والعلوم والحياة، حيث تمت جدولة النتائج لكل صف على حدة، كما هو مبين في الجدول التالي:

**الجدول (7): توزيع المهن في محتوى المباحث المستهدفة للصفوف من الأول وحتى التاسع الأساسية**

**الصف الأول**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الصف** | **إناث** | **ذكور** |
| الأول | 6 | 22 |
| الثاني | 4 | 21 |
| الثالث | 13 | 22 |
| الرابع | 14 | 28 |
| الخامس | 13 | 40 |
| السادس | 9 | 35 |
| السابع | 4 | 38 |
| الثامن | 17 | 67 |
| التاسع | 1 | 17 |

يتضح من الجدول (7) أن المحتوى لم يعكس توازناً في توزيع المهن ما بين الرجال والنساء، كما قد كانت المهن المنسوبة للمرأة في الغالب مقتصرة على مهن معينة مثل: الممرضة، عاملة، معلمة، مديرة، فلاحة.

**الاستنتاجات والتوصيات**

**الاستنتاجات**

* اتضح من التحليل أن حساسية محتوى الكتب للمباحث المختلفة للنوع الاجتماعي كانت عشوائية وغير ممنهجة.
* استخدمت لغة الكتب صيغة المتكلم في أنشطتها ونصوص التدريبات (السؤال)، ما يترك انطباعاً لدينا بحساسية المحتوى للنوع الاجتماعي، مع أن توظيف صيغة المتكلم في المحتوى هي في الأساس ترجمة لفلسفة التربية التي تجعل من المتعلم محور المواقف التعلمية التعليمية، فالمنطق تربوي أكثر منه جندري.
* غلبت تكرارات المحايد في التحليل وبشكل واضح في محتوى كتب العلوم الطبيعية، وذلك عائد لطبيعة المبحث.
* أحياناً يكون موضوع الدرس أو النص حساساً للنوع الاجتماع، إلا أن الصورة النمطية التي يعكس من خلالها المرأة، تشير إلى ضبابية الفلسفة التربوية التي يرتكز عليها اختيار النصوص، أو طبيعة موضوعات الدروس.

**التوصيات**

في ضوء نتائج الدراسة، يوصي فريق البحث بما يلي:

1. ضرورة اعتماد معايير خاصة بالنوع الاجتماعي لدى بناء أو تطوير محتوى كتب المباحث المختلفة.
2. ضرورة تبني فلسفة تربوية واضحة لدى بناء أو تطوير المناهج، وتحديداً محتوى الكتب المدرسية للمراحل المختلفة.
3. تجنب العشوائية في توزيع أو نوعية القضايا الحساسة للنوع الاجتماعي في محتوى الكتب المدرسية.
4. مراعاة التوازن وعدالة التوزيع في المهن ما بين النوعين كماً ونوعاً.
5. مراعاة التوازن وعدالة التوزيع في اختيارات الأعلام ما بين النوعين كماً ونوعاً.
6. عرض محتوى الكتب على خبراء في النوع الاجتماعي لإبداء الرأي فيها قبل تعميمها.
7. الحرص على مبدأ الشراكة الحقيقية ما بين جميع الأطراف المؤثرة والمتأثرة لدى تصميم أو تطوير المناهج.
8. ضرورة إنشاء مدارس تجريبية يمكن تجريب الكتب الجديدة أو المطورة بغرض تقييمها قبل مرحلة التعميم النهائي

# **قائمة المراجع**

1. **المراجع العربية**

* الجرباوي والسعافين، تفيدة وناصر. (2004). "النوع الاجتماعي في الكتب المدرسية الفلسطينية".**مجلة مستقبل التربية العربية**، مصر: المركز العربي للتعليم والتنمية، العدد 34.
* حمدان، محمد. (2001). **تقييم الكتاب المدرسي**. عمان: دار التربية الحديثة.
* حوسو، عصمت. (2009). "دور المناهج في تمكين المرأة"، **المؤتمر الدولي للمرأة حول العلوم والتنمية**" 14 ديسمبر، عدن: جامعة عدن.
* الخوالدة، محمد. (2007). **أسس بناء المناهج التربوية وتصميم الكتاب التعليمي**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
* دحلان، عمر. (2015). "صورة المرأة في كتب اللغة العربية للمرحلة الأساسية الأولى". **مجلة البحث العلمي في التربية،** العدد السادس عشر لسنة 2015.
* السرابي، سهام. (2010). "صورة المرأة في الكتب المدرسية الأردنية"، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 26، العدد1+2.
* شتيوي، موسى. (2003). "الأدوار الجندرية في الكتب المدرسية للمرحلة الأساسية في الأردن"، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، عمان: الجامعة الأردنية، المجلد 30، العدد 1.
* الصمادي، محارب. ((2008. "تقديرات معلمي المرحلة الأساسية العليا في محافظة عجلون لدور المناهج المدرسية في تحسين صورة المرأة لدى المجتمع الأردني"، **مجلة علوم إنسانية:** ([www.ulum.nl\E75.html](http://www.ulum.nl\E75.html))
* الضبع، محمود. (2006). **المناهج التعليمية صناعتها وتقويمها**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
* طايع، أنيس. (2005). أدوار النوع الاجتماعي والقيم المتصلة بها في كتب التعليم الأساسي في الجمهورية اليمنية، **المجلة العلمية**، المجلد 21، العدد 2، كلية التربية: جامعة الإمارات.
* العسالي وأيوب. علياء وعبد الكريم. (2013). "تحليل منظومة النوع الاجتماعي في محتوى كتب المناهج الفلسطينية للصفوف من الأول وحتى الرابع الأساسية. نحو تطوير المناهج الفلسطينية من أجل المساواة". اتحاد المؤسسات الأهلية للتنمية بالشراكة مع مؤسسة روزا لوكسمبورغ.
* العسالي، علياء. (2006). "صورة المرأة في كتب التربية المدنية لصفوف السابع والثامن والتاسع الأساسي في المنهاج الفلسطيني"، **مجلة جامعة النجاح للعلوم الإنسانية**، المجلد 20، العدد 3.
* فرج، إلهام. (2006). "صورة المرأة في منهج التاريخ بالصف الأول الثانوي: دراسة تقويمية"، **مجلة القراءة والمعرفة**، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة/كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد 53.
* المعمري، خولة. (2009). "صورة المرأة في كتب الدراسات الاجتماعية للصفوف 5 التعليم الأساسي في سلطنة عمان"، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان: كلية التربية –جامعة السلطان قابوس.
* مكتب التربية العربي لدول الخليج. (2003). "الكتاب المدرسي: مفهومه، أهميته، تاريخه، مشكلاته. مشروع تحسين مواصفات الكتاب المدرسي والمواد التعليمية المساندة".
* الناجي والرفاعي، حسن وطلال. ((2011. "صورة المرأة في كتب اللغة العربية والمواد الاجتماعية في مرحلتي التعليم الابتدائي والمتوسط في المملكة العربية السعودية"، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 27، العدد 2.

1. **المراجع الأجنبية**

* Amini, M., Birandji, P.(2012). Gender Bias in The Iranian High SchoolEFL Textbooks, English Language Teaching, Vol. 5, No. 2.
* Esen, Y(2007). Sexism In School Textbooks, Journal For Critical Education Policy Studies, Vol. 5, No. 2.
* UNIFEM, 2007. Gender Dimensions At The Ministry Of Education And Various Directorates. Amman.

**منشورات الهيئة**

|  |  |
| --- | --- |
| **سلسلة التقارير السنوية:**   1. التقرير السنوي الأول، شباط 1994 - حزيران 1995، 1995. 2. التقرير السنوي الثاني، 1 تموز 1995 - 31 كانون الأول 1996، 1997. 3. التقرير السنوي الثالث، 1 كانون الثاني 1997 - 31 كانون الأول 1997، 1998. 4. التقرير السنوي الرابع، 1 كانون الثاني 1998 - 31 كانون الأول 1998، 1999. 5. التقرير السنوي الخامس، 1 كانون الثاني 1999 - 31 كانون الأول 1999، 2000. 6. التقرير السنوي السادس، 1 كانون الثاني 2000 - 31 كانون الأول 2000، 2001. 7. التقرير السنوي السابع، 1 كانون الثاني 2001 – 31 كانون الأول 2001، 2002. 8. التقرير السنوي الثامن، 1 كانون الثاني 2002 – 31 كانون الأول 2002، 2003. 9. التقرير السنوي التاسع، 1 كانون الثاني 2003 – 31 كانون الأول 2003، 2004. 10. التقرير السنوي العاشر، 1 كانون الثاني 2004 – 31 كانون الأول 2004، 2005. 11. التقرير السنوي الحادي عشر، 1 كانون الثاني 2005 – 31 كانون الأول 2005، 2006. 12. التقرير السنوي الثاني عشر، 1 كانون الثاني 2006 – 31 كانون الأول 2006، 2007. 13. التقرير السنوي الثالث عشر، 1 كانون الثاني 2007 – 31 كانون الأول 2007، 2008. 14. التقرير السنوي الرابع عشر، 1 كانون الثاني 2008 – 31 كانون الأول 2008، 2009. 15. التقرير السنوي الخامس عشر، 1 كانون الثاني 2009 – 31 كانون الأول 2009، 2010. 16. التقرير السنوي السادس عشر، 1 كانون الثاني 2010- 31 كانون الأول 2010، 2011. 17. التقرير السنوي السابع عشر، 1 كانون الثاني 2011- 31 كانون الأول 2011، 2012. 18. التقرير السنوي الثامن عشر، 1 كانون الثاني 2012- 31 كانون الأول 2012، 2013. 19. التقرير السنوي التاسع عشر، 1 كانون الثاني 2013- 31 كانون الأول 2013، 2014. 20. التقرير السنوي العشرون، 1 كانون الثاني 2014- 31 كانون الأول 2014، 2015. 21. التقرير السنوي الواحد والعشرون، 1 كانون الثاني 2015- 31 كانون الأول 2015، 2016. 22. التقرير السنوي الثاني والعشرون، 1 كانون الثاني 2016 -31 كانون الأول 2016، 2017. 23. التقرير السنوي الثالث والعشرون، 1 كانون الثاني 2017 -31 كانون الأول 2017، 2018. 24. التقرير السنوي الرابع والعشرون، 1 كانون الثاني 2018-31 كانون الأول 2018، 2019.   **سلسلــة التقاريــر القانونيــة:**   1. محمود شاهين. تقرير حول لجان التحقيق الفلسطينية، 1998. 2. أريان الفاصد. تقرير حول آليات المساءلة وسيادة القانون في فلسطين، 1998. 3. حسين أبو هنود. تقرير حول التشريعات وآلية سنّها في السلطة الوطنيــة الفلسطينيـة "دراسـة تحليليـة"، 1998. 4. جبريل محمد. دراسة حول فاقدي الهوية، 1998. 5. عمار الدويك. الحركة عبر الحواجز، تقرير حول تقييد حرية حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1998. 6. قيس جبارين. تقرير حول جنوح الأحداث في التشريعات الفلسطينية، 1998. 7. عيسى أبو شرار (وآخرون). مشروع قانون السلطة القضائية: دراسات وملاحظات نقدية، 1998. 8. زياد عريف (وآخرون). قوانين الشرطة في فلسطين: دراسات وملاحظات نقدية، 1998. 9. عزمي الشعيبي (وآخرون). قانون المطبوعات والنشر: "دراسات وملاحظات نقديّة"، 1999. 10. محمود شاهين. تقرير حول النيابة العامة الفلسطينية، 1999. 11. Gil Friedman, The Palestinian Draft Basic Law: Prospects and Potentials, 1999. 12. أريان الفاصد. أصوات الصمت: تقرير حول حرية التعبير في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، 1999. 13. عزيز كايد. تقرير حول تداخل الصلاحيات في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، 1999.  * بيير شلستروم. تقرير حول مشروع قانون الأحزاب السياسية الفلسطيني، 1999.  1. مصطفى مرعي. الحق في جمع شمل وإقامة الأطفال الفلسطينيين، الممارسة الإسرائيلية في ضوء معايير حقوق الإنسان الدولية. 1999. 2. حسين أبو هنود. محاكم العدل العليا الفلسطينية، التطورات والإشكاليات، والأداء في مجال حماية الحقوق والحريّات، 1999. 3. أ. د. محمد علوان ود. معتصم مشعشع. حقوق الإنسان في قانوني العقوبات الفلسطيني والأردني، 1999. 4. فراس ملحم (وآخرون). الإطار القانوني للضمان الاجتماعي في فلسطين، 1999. 5. أ. د. محمد علوان (وآخرون). حقوق الإنسان في قوانين العقوبات السارية في فلسطين "دراسات وملاحظات نقدية"، 1999. 6. عمار الدويك. عقوبة الإعدام في فلسطين بين التشريعات السارية والمعايير الدولية، 1999. 7. أمينة سلطان. تقرير حول ممارسة التعذيب في التحقيق، 2000. 8. معتز قفيشة. تقرير حول الجنسية الفلسطينية، 2000. 9. مصطفى مرعي. تقرير حول عملية التشريع في فلسطين، الآليات والأهداف والأولويات، 2000. 10. مصطفى مرعي. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، في ضوء المعايير الدولية بشأن الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان، 2000. 11. موسى أبو دهيم. تقرير حول تفتيش المساكن، 2000. 12. حسين أبو هنود. تقرير حول نقابة المحامين الفلسطينيين، 2000. 13. عزيز كايد. تقرير حول إشكالية العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في السلطة الوطنية الفلسطينية، 2000. 14. جهاد حرب. تأثير النظام الانتخابي على الأداء الرقابي للمجلس التشريعي، 2000. 15. أ. د. نضال صبري. الجوانب المالية والقانونية للموازنة الفلسطينية، 2000. 16. عزيز كايد. قراءة في مشروع الدستور الفلسطيني المؤقت، 2000. 17. فاتن بوليفة. تشغيل الأطفال بين القانون والواقع، 2000. 18. عبد الرحيم طه. تعويـض المتضرريـن مادياً جراء الأعمال العدائية خلال انتفاضة الأقصى، 2001. 19. طارق طوقان. اللامركزية والحكم المحلي في فلسطين، 2001. 20. أ. د. عدنان عمرو. إبطال القرارات الإدارية الضارة بالأفراد والموظفين، 2001. 21. باسم بشناق. الرقابة المالية على الأجهزة الحكومية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية (هيئة الرقابة العامة)، 2001. 22. داود درعاوي. جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية: مسؤولية إسرائيل الدولية عن الجرائم خلال انتفاضة الأقصى، 2001. 23. زياد عمرو، حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في التشريعات السارية في فلسطين، 2001. 24. عزيز كايد. السلطة التشريعية بين نظام المجلس الواحد ونظام المجلسين، 2001. 25. حسين أبو هنود. مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطينية، 2001. 26. موسى أبو دهيم. التأمينات الاجتماعية، 2001. 27. عزيز كايد، الرقابة البرلمانية على المعاهدات التي تبرمها السلطة التنفيذية، 2002. 28. لؤي عمر. الأوقاف الإسلامية في الضفة الغربية، 2002. 29. باسم بشناق. الوظيفة العامة في فلسطين بين القانون والممارسة، 2002. 30. عيسى أبو شرار، محمود شاهين، داود درعاوي. مشروع قانون العقوبات الفلسطيني، -أوراق وملاحظات نقدية - 2001. 31. مازن سيسالم، أيمن بشناق، سعد شحيبر. دليل المحاكم النظامية في فلسطين – على ضوء صدور قانون تشكيل المحاكم النظامية وقانون الإجراءات الجزائية، 2001. 32. معن ادعيس، فاتن بوليفة، ربحي قطامش، رشا عمارنة. حول قانون العمل الفلسطيني الجديد – أوراق عمل – 2002. 33. خالد محمد السباتين. الحماية القانونية للمستهلك، 2002. 34. معن ادعيس. اللوائح التنفيذية للقوانين، 2002. 35. نزار أيوب. القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، 2003. 36. معن ادعيس. المؤسسات العامة والسلطة التنفيذية الفلسطينية – الإشكاليات والحلول، 2003. 37. باسم بشناق. التنظيم الإداري للمحافظات في فلسطين، 2003. 38. ناصر الريّس، محمود حمّاد، عمار الدويك، محمود شاهين. مشروع قانون العقوبات الفلسطيني – أوراق عمل، 2003. 39. محمود شاهين. حول الحقّ في التنظيم النقابي، 2004. 40. مصطفى عبد الباقي. العدالة الجنائية في مجال الأحداث، الواقع والطموح، 2004. 41. بلال البرغوثي. الحق في الاطلاع، أو (حرية الحصول على المعلومات)، 2004. 42. معين البرغوثي. عقود الامتياز (حالة شركة الاتصالات الفلسطينية)، 2004. 43. معتز قفيشة. تحديد علاقة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بنظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، 2004، باللغتين (العربية والإنجليزية). 44. معن ادعيس. حول صلاحيات جهاز الشرطة، 2004. 45. كلودي بارات. تحليل قانوني للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول بناء الجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. 2004، (باللغتين العربية والإنجليزية). 46. معين البرغوثي. حول المفهوم القانوني للرسم (تحليل للمبادئ الدستورية والسياسات التشريعية)، 2005. 47. د. فتحي الوحيدي. حول المحكمة الدستورية العليا الفلسطينية في مشروع القانون الخاص بها، 2005. 48. ثائر أبو بكر. ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي، 2005. 49. بهاء الدين السعدي، الرقابة البرلمانية على أداء الأجهزة الأمنية، 2005. 50. إبراهيم شعبان، أحمد قنديل، معن ادعيس، سامي جبارين، ماجد العاروري. أوراق قانونية، (الانسحاب من قطاع غزة، مراجعة القوانين، والحريات الأكاديمية)، 2006. 51. معين البرغوثي. حول حالة السلطة القضائية ومنظومة العدالة في العام 2005، 2006. 52. أحمد الغول. حرية الرأي والتعبير في المواثيق الدولية والتشريعات المحلية، 2006. 53. معن ادعيس، معين البرغوثي، باسم بشناق، سامي جبارين، أحمد الغول. صلاحيات رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بالمقارنة مع صلاحيات مجلس الوزراء والمجلس التشريعي في القانون الأساسي (أوراق عمل)، 2006. 54. سامي جبارين. حول استغلال النفوذ الوظيفي، 2006. 55. خديجة حسين نصر. نظم التأمين الصحي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، 2007. 56. معن شحدة ادعيس. مراجعة قانونية لأحكام التعذيب في النظام القانوني الفلسطيني، 2009. 57. صلاح موسى، ياسر علاونة، مراجعة قانونية لمشروع القانون الصحي الوطني، 2009. 58. آية عمران. النيابة العامة الفلسطينية وفقاً لقانون الإجراءات الجزائية رقم 3 لسنة 2001، وقانون السلطة القضائية رقم 1 لسنة 2002، 2009. 59. معن شحدة ادعيس. مراجعة قانونية لعقوبة الإعدام في النظام القانوني الفلسطيني، 2010. 60. ياسر غازي علاونة. المدافعون عن حقوق الإنسان- الضمانات القانونية الدولية والوطنية، 2010. 61. معن شحدة ادعيس. التوازن بين حقوق الملكية الفكرية والحق في الصحة، 2010. 62. غاندي الربعي. جهاز المخابرات الفلسطيني وفقاً لأحكام القانون، 2010. 63. ياسر غازي علاونة. فلسطين وعضويتها في الأمم المتحدة، 2011. 64. معن شحدة ادعيس. الأخطاء الطبية: نحو حماية قانونية متوازنة لأطراف الأخطاء الطبية، 2012. 65. خديجة حسين نصر. السفاح "قتل الروح"، 2012. 66. ياسر غازي علاونة. الاستحقاقات القانونية المترتبة على حصول فلسطين على دولة مراقب في الأمم المتحدة، 2013. 67. أحمد الأشقر. الحماية القضائية للحقوق والحريات العامة في فلسطين، 2013. 68. غاندي الربعي. سياسة التجريم والعقاب في فلسطين، 2013. 69. خديجة حسين نصر. تبعات مصادقة دولة فلسطين على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) 1979، 2013. 70. إسلام التميمي. مراجعة حقوقية لحق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل اللائق في فلسطين، 2013. 71. معن شحدة دعيس. نحو نظام قانوني شامل للتحقيق الإداري في قضايا الأخطاء الطبية، 2014. 72. معن شحدة دعيس. العلاقة بين حقوق الإنسان والفساد، 2016. 73. معن شحدة ادعيس. حقوق الأشخاص المنتفعين بخدمات الصحة النفسية في فلسطين، 2017.   **سلسلــة تقارير خاصـة**   1. لا لعدالة الشارع، تقرير خاص حول قضايا محالة إلى محاكم أمن الدولة والمحاكم العسكرية بسبب ضغط الرأي العام، 2000. 2. السكن المشترك، مشاكل وحلول مقترحة، 2000. 3. الاعتقال السياسي من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام 2000، 2000. 4. الجاهزية الطبية الفلسطينية لحالات الطوارئ، 2000. 5. الدفاع المدني الفلسطيني في ظل الانتفاضة، المضمون والتشكيل والأداء، 2001. 6. الجاهزية المجتمعية لتأهيل معوقي الانتفاضة، 2001. 7. أداء المحاكم النظامية الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى، 2001. 8. التأثيرات الصحية والبيئية الناتجة عن التلوث بالنفايات الصلبة والمياه العادمة في الأراضي الفلسطينية، 2001. 9. السلامة العامة على الطرق الفلسطينية، 2001. 10. حول التحقيق والتشريح - حالات الوفاة في السجون ومراكز التوقيف الفلسطينية، 2001. 11. تدمير المنازل والمنشآت الخاصة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال انتفاضة الأقصى، الفترة من 28/9/2000 - 31/8/2001، 2001. 12. الأخطاء الطبية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، 2002. 13. سوء استخدام السلاح من قبل العاملين في الأجهزة الأمنية الفلسطينية خلال العام 2001، 2002. 14. ظاهرة أخذ القانون باليد – أحداث رام الله بتاريخ 31/1/2002، 2002. 15. تشكيل الجمعيات في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية – بين القانون والممارسة، 2002. 16. تبعات الاعتداءات الإسرائيلية على السجون ومراكز التوقيف الفلسطينية، 2002. 17. لجان إدارة والإشراف على الانتخابات العامة، 2002. 18. معاناة الفلسطينيين على معبري الكرامة ورفح، 2002. 19. التصرف بأراضي الدولة وإدارتها بين القانون والممارسة، 2003. 20. حول تباين أسعار المياه في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، 2003. 21. حول توزيع المساعدات على المتضررين جراء الاعتداءات الإسرائيلية (حالة محافظتي جنين ورفح)، 2003. 22. تلفزيون فلسطين وقناة فلسطين الفضائية - الإدارة، التمويل، والسياسات البرنامجية، 2003. 23. Creeping Annexation – The Israeli Separation Wall and its Impact on the West Bank, June 2003 24. حول إشغال المناصب العليا في السلطة الوطنية الفلسطينية، 2003. 25. حول تعيين الموظفين في الهيئات المحلية (الأسس، الإجراءات، جهات الاختصاص)، 2003. 26. حول ضريبة الأملاك في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية – قطاع غزة، إشكاليات وحلول، 2003. 27. حول معاناة مرضى الفشل الكلوي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، 2003. 28. حول بؤس الرقابة على المستحضرات الصيدلانية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، 2004. 29. حول أزمة مياه الشرب في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، 2004. 30. حول الاختفاء القسري في أعقاب الاعتقال أو الاختطاف في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، 2004، باللغتين (العربية والإنجليزية). 31. حول تباين أسعار الكهرباء في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، 2004. 32. حول إساءة معاملة الموقوفين في نظارات المباحث الجنائية في محافظات شمال الضفة الغربية، 2004. 33. حول دور الجهات الأمنية في مجال الوظيفة العامة، 2004. 34. حول تحويلات العلاج إلى خارج المؤسسات الطبية الحكومية، 2004. 35. حول انتخابات الهيئات المحلية بالضفة الغربية بتاريخ 23/12/2004، 2004، باللغتين (العربية والإنجليزية). 36. حول عملية انتخابات رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية التي جرت بتاريخ 9/1/2005، 2005. 37. حول جاهزية مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطينية، 2005. 38. حـــول أداء اللجنة العليا للانتخابات المحلية المرحلة الثانية من انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية بتاريخ 5/5/2005، 2005. 39. قطــاع الزراعـــة الفلسطينــي خلال انتفاضة الأقصى (الأضرار، والمساعدات ومعايير تقديمها)، 2005. 40. البيئة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية (حالة دراسية: محافظة بيت لحم)، 2005. 41. إدارة انتخاب الهيئات المحلية في المرحلة الثالثة بتاريخ 29/9/2005، 2005. 42. تقرير حول الانتخابات الفلسطينية في العام 2005 (الانتخابات الرئاسية، الانتخابات المحلية، انتخابات مجلس نقابة المحامين)، 2005. 43. حول حالة الانفلات الأمني وضعف سيادة القانون في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، 2005. 44. حول عملية الانتخابات التشريعية الثانية التي جرت في تاريخ 25/1/2006، 2006. 45. بعد مرور عام على الإخلاء الإسرائيلي لقطاع غزة، الآثار القانونية للإخلاء، إدارة الأراضي المخلاة، المناطق المهمشة، 2006. 46. معن دعيس، غاندي ربعي، نجاح صبح، إسلام التميمي، وليد الشيخ، صلاح عبد العاطي، ياسر علاونة، حسن حلاسة، خلود نجم. حقوق الطفل- الحق في الحماية، 2006. 47. بهاء السعدي. حقوق المعوقين في المجتمع الفلسطيني، 2006. 48. ياسر علاونة. المسؤولية القانونية عن اقتحام سلطات الاحتلال الإسرائيلي لسجن أريحا المركزي واختطاف المعتقلين السياسيين بتاريخ 14/3/2006، 2006. 49. معين البرغوثي، نجاح صبح، إسلام التميمي، مأمون عتيلي، علاء نزال. أثر إضراب الموظفين العموميين على القطاعات الحيوية في فلسطين، 2006. 50. عائشة أحمد. الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني خلال العام 2006، وأثرها على أداء السلطة الوطنية الفلسطينية، 2007. 51. معن دعيس، أحمد الغول، مأمون عتيلي، إسلام التميمي. أداء هيئة الحج والعمرة في موسم الحج للعام 1427 هـ/ 2006م، 2007. 52. انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية على ضوء عمليات الاقتتال التي اندلعت في قطاع غزة منذ تاريخ 7/6/2007، 2007. 53. قطاع غزة بعد الاقتتال: الحريات والحقوق في غياب سلطة القانون، 2007. 54. الاعتقالات في الضفة الغربية في أعقاب الإعلان عن حالة الطوارئ بتاريخ 14/6/2007، 2007، (باللغتين العربية والإنجليزية). 55. الاعتداء على الجمعيات الخيرية خلال حالة الطوارئ (14/6 – 13/7/2007)، 2007. 56. حول بدء موسم الحج للعام 1428 هـ في قطاع غزة، 2007. 57. الأوضاع الصحية في قطاع غزة في شهر آب 2007، 2007. 58. الاعتقالات خارج نطاق القانون في قطاع غزة، 2007. 59. حول الحريات الإعلامية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة من 15/6 – 30/11/2007، 2007. 60. الحق في العمل وتولي الوظيفة العامة (قضية إنهاء عقود التشغيل المؤقت)، (قضية وقف عقود توظيف وتعيينات في الوظيفة العمومية)، 2007. 61. يوسف وراسنة. حول أداء هيئة الحج والعمرة في موسم الحج للعام 1428هـ/2007م، 2008. 62. عائشة أحمد. حول أثر الانتهاكات الإسرائيلية في العام 2007 على قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية في حماية حقوق الإنسان، 2008. 63. معن دعيس، أحمد الغول، عائشة أحمد، وليد الشيخ. حول واقع الحق في الصحة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، 2008. 64. غاندي ربعي. حول احتجاز المدنيين لدى الأجهزة الأمنية الفلسطينية بقرار من هيئة القضاء العسكري، 2008. 65. صلاح موسى، ياسر علاونة. حول واقع الحريات الإعلامية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام 2008، 2008. 66. صلاح موسى، ياسر علاونة. حول واقع الجمعيات الخيرية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام 2008، 2008. 67. عائشة أحمد. أثر الانتهاكات الإسرائيلية في العام 2008 على قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على حماية حقوق الإنسان، 2009. 68. العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة - جرائم حرب وعقوبات جماعية غير مسبوقة في ظل صمت عربي ودولي فاضح، 2009. 69. صلاح موسى، آية عمران، وديانا بشير. حول واقع الجمعيات الخيرية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام 2009، 2009. 70. حازم هنية. الحق في السكن وإعادة الإعمار في قطاع غزة، 2010. 71. ياسر غازي علاونة. حول واقع المستشفيات الحكومية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، 2009. 72. خديجة حسين. دور مفتشي العمل في حماية الحقوق العمالية، 2009. 73. ياسر غازي علاونة. إعدام خارج نطاق القانون، 2010. 74. عائشة أحمد. أثر الانتهاكات الإسرائيلية على قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على حماية حقوق الإنسان، 2010. 75. غاندي ربعي. فلسطينيون بلا عدالة، 2011. 76. ياسر غازي علاونة. الحق في التجمع السلمي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، 2012. 77. غاندي ربعي. ضمانات النساء في خلافهن مع القانون في فلسطين، 2011. 78. حازم هنية. وفيات الإنفاق- حقوق ضائعة، 2012. 79. معن شحدة دعيس. الانتخابات المحلية في العام 2012، 2013. 80. حازم هنية. جاهزية الدفاع المدني في قطاع غزة، الدور والأداء، 2012. 81. إسلام التميمي، وحازم هنية. حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل اللائق في فلسطين (دراسة ميدانية)، 2013. 82. [حازم هنية. الأطفال العاملون، أيادٍ صغيرة، وحقوق مهدورة، 2014](http://www.ichr.ps/attachment/499/S%20R%2082.pdf?g_download=1). 83. عائشة أحمد. السياسات والقيود الإسرائيلية في المناطق المصنفة "ج" والحقوق الأساسية للمواطن الفلسطيني "الحياة على الهامش"، 2014. 84. [روان فرحات. الحماية الاجتماعية، برنامج المساعدات النقدية في وزارة الشؤون الاجتماعية، 2015.](http://www.ichr.ps/attachment/529/Report%20on%20Financial%20Assistance.pdf?g_download=1) 85. عائشة أحمد. السياسات الإسرائيلية في المناطق المصنفة "ج" ... معيقات التنمية فيها وتدخلات الحكومة الفلسطينية في مواجهتها "خطط وتحديات"، 2016. 86. عمار جاموس. تنظيم دور الحضانة والرقابة عليها، 2016. 87. [حازم هنية، أوضاع النزيلات في مراكز الإصلاح والتأهيل في فلسطين،2017.](http://ichr.ps/attachment/746/SR%2087.pdf) 88. عائشة أحمد. المؤسسات العاملة في مجال رصد وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية واستخدام الآليات الدولية لحقوق الإنسان، 2017. 89. طاهر المصري. الحق في التعليم والأزمة المالية في الجامعات الفلسطينية العامة، 2017. 90. حازم هنية. تدخل الشّرطة العسكريَّة في حل النزاعات المالية في قطاع غزة، 2017. 91. معن ادعيس. الرقابة على الانتخابات المحلية، 2017. 92. أ. حازم هنية. أ. عمار جاموس. أ. طاهر المصري. أ. معن ادعيس. تحليل الموازنة العامة للعام من منظور حقوق الإنسان 2017. 93. معن ادعيس، قائمة أحكام الإعدام في فلسطين (1995-2018) 94. حازم هنية. تقرير تحليلي حول أحكام عقوبة الإعدام الصادرة في قطاع غزة (2014 -2017). 95. أ. حازم هنية. أ. عمار جاموس. أ. طاهر المصري. أ. معن ادعيس. تحليل الموازنة العامة للعام من منظور حقوق الإنسان 2018. 96. أ. معن ادعيس، كبار السن بين مظلة الحقوق ومطرقة الإهمال 2018. 97. أ. عائشة أحمد، التلوث البيئي بفعل المناطق الصناعية ومكبات النفايات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة "منطقة سلفيت نموذجاً"، 2019   **سلسلة تقارير تقصــي الحقائـق**   1. نتائج تقصي حقائق حادث مقتل الشاب حسام أبو عطية في مدينة رام الله بتاريخ 13/6/2006، 2006. 2. التحقيق في وفاة المواطنة منال صيدم بتاريخ 21/9/2006 بعد إجراء عملية تنظيفات لها في أحد المستشفيات، 2007. 3. تقصي حقائق حول حادثة انفجار محطة النبالي للوقود بتاريخ 8/2/2007، 2007. 4. تقصي حقائق حول حادثة اختطاف ومقتل المواطن عزت رشيد حسن، 2007. 5. تقصي حقائق حول أحداث جامعة النجاح الوطنية بتاريخ 24/7/2007، 2007. 6. تقصي حقائق حول وفاة المواطن مجد عبد العزيز البرغوثي في مقر تحقيق المخابرات العامة/رام الله بتاريخ 22/2/2008، 2008. 7. تقصي حقائق حول وفاة المواطن عز مصطفى الشافعي بتاريخ 15/1/2008، 2008. 8. تقصي حقائق حول الأحداث التي وقعت في قلقيلية بتاريخ 30/5/2009 و4/6/2009، 2009. 9. تقصي حقائق حول حادثة غرق الطفلين دراغمة ومكاوي في برك سليمان بمدينة بيت لحم خلال شهر نيسان من العام 2009، 2009. 10. تقصي حقائق حول وفاة المواطن نهاد الدباكة أثناء احتجازه لدى جهاز الأمن الداخلي، 2010. 11. تقصي حقائق حول وفاة المواطن أسامة منصور في مقر الاستخبارات العسكرية، 2013. 12. تقصي حقائق حول الأحدث التي وقعت في مدينة نابلس خلال شهر آب من العام 2016، 2017 13. تقصي حقائق بشأن الأحداث التي وقعت في حي الأمريكية شمال غزة بتاريخ 4 نيسان 2017  |  | | --- | | **سلسلة أدلة تدريبية** |  * 1. غاندي الربعي. دليل الإجراءات الجزائية، 2010.   2. غاندي الربعي. دليل العدالة الجنائية للأحداث وفق القواعد الدولية والقوانين الوطنية، 2010.   3. صلاح عبد العاطي وليلى مرعي. دليل المدرب لدورات تدريبية متخصصة في مناهضة عقوبة الإعدام، 2011.   4. غاندي ربعي. دليل رصد ضمانات المحاكمة العادلة وفق القواعد الدولية والقوانين الوطنية في فلسطين، 2012.   **سلسلة أوراق سياسات عامة**   1. خديجة حسين. ورقة سياسات حول القرار بقانون رقم (6) بشأن الضمان الاجتماعي للعام 2016، 2016. |

**سلسلة تقارير الظل**

1.دائرة الرقابة على السياسات والتشريعات الوطنية. تقرير الظل المقدم للجنة الأمم المتحدة للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة بخصوص التقرير الاولي لدولة فلسطين. يوليو. 2018 .

|  |  |
| --- | --- |
| **Funded by the following agencies who do not necessarily share the views expressed in this material. Responsibility for its content’s rests entirely with the author.** | |
|  |  |
| **Swedish International Development**  **Cooperation Agency (Sida)** | Schweizerisch Eidgenossenschaft Confédération suisse  Confederazione Svizzera  Confederaziun svizra  **Swiss Agency for Development**  **and Cooperation SDC** |
|  |  |
| **Koninkrijk**  **dre Nederlanden**  **The Netherlands Representative Office** |
|  |  |
|  |  |
|  | |
| **Royal Danish Representative Office** | |
|  | |

1. **تحمل شهادة الدكتوراه في المناهج وطرق التدريس "مناهج تربية مدنية" من جمهورية مصر العربية، وشغلت منصب عميد كلية العلوم التربوية وإعداد المعلمين في جامعة النجاح الوطنية للأعوام 2014-2018، وهي عضو هيئة تدريس في برامج الكلية لمستوييها البكالوريوس والماجستير منذ العام 2003، لها العديد من الأبحاث المنشورة في موضوعات تربوية مختلفة، من ضمنها تحليل المناهج والكتب المدرسية.** [↑](#footnote-ref-2)
2. تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، 1994. [↑](#footnote-ref-3)
3. <http://www.pcdc.edu.ps/ar/index.php?p=about1> [↑](#footnote-ref-4)
4. تمت الإشارة من قِبل ممثلي وزارة التربية والتعليم العالي إلى وجود منهاج جديد للصفوف من الأول إلى الرابع الأساسي، سيتم طرحه خلال العام الدراسي 2016/2017، وهو منهاج تجريبي ستتم مراجعته وتقييمه. وبتوصيفهم، فهو متطور ومختلف عما هو موجود الآن، إضافة إلى إشارتهم إلى أنه سيتم الشروع في وضع منهاج جديد خلال العام القادم للصفوف من الخامس وحتى التاسع الأساسي. كما أكدوا على أهمية إشراك الأطراف ذات العلاقة في عملية وضع المنهاج الجديد للصفوف من الخامس حتى التاسع الأساسي، مشيرين إلى أن عدم إشراك المؤسسات ذات العلاقة في عملية إعداد المنهاج للصفوف من الأول إلى الرابع الأساسي، يعود إلى ضيق الوقت الممنوح لإعداده وإخراجه بالشكل النهائي. [↑](#footnote-ref-5)
5. المسودة النهائية لوثيقة الإطار المرجعي لتطوير المناهج الوطنية. [↑](#footnote-ref-6)